الجلسة الثالثة والخمسون بعد المئتين

● **التاريخ** : الخميس 27 رمضان 1422 (2001/12/13)

● **الرئاسة** المستشار السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس

● **التوقيت** :أربع ساعات ابتداء من الساعة الثامنة وأربعين دقيقة ليلا.

● **جدول الأعمال** : دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص كل من لجنتي المالية والعدل.

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

vvv

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير المحترم.

السادة المستشارين المحترمين.

نخصص هذه الجلسة لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والعدل ونستهلها بلجنة المالية وأعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد العربي خربوش مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر موجزا عن أشغال لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن إختصاصاتها برسم سنة 2002 لقد إتسمت أجواء المناقشة بالحضور المكثف للسادة المستشارين مكن من إغناء النقاش والحوار وتفعيله وفي هذا الإطار أذكر السادة المستشارين أن اللجنة قد صوتت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها وفق النتيجة الآتية:

- البلاط الملكي: الإجماع
- مجلس النواب: الإجماع

أما باقي القطاعات الوزارية فقد تم التصويت عليها بالنتيجة الآتية

- الموافقون: 14
- المعارضون: 12
- الممتنعون: 1

وهي على التوالي، الوزير الأول، قطاع المالية والاقتصاد والخوصصة، قطاع الإسكان وإعداد التراب الوطني والتعمير وإدارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، قطاع التجهيز قطاع البريد وتقنيات التواصل والإعلام. وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، قطاع الشؤون العامة للحكومة، وزارة النقل والملاحة التجارية، المجلس الأعلى للحسابات وحتى لا أطيل على مسامعكم السيد الرئيس ، السيدان الوزيران، السادة المستشارين فإني أحيلكم على التقارير المفصلة التي أعدتها اللجنة بكل قطاع من القطاعات المذكورة أعلاه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن ننتقل إلى المناقشة.

المناقشة العامة وأعطي الكلمة لأول متدخل، أعطي الكلمة للسي محمد بن قاسم، لأن هناك فرق لم تسلم للرئاسة أسماء المتدخلين، مثلا كالتجمع الوطني للأحرار وفريق الحركة الوطنية الشعبية.

إذن أول متدخل لدينا هو السيد محمد بن قاسم عن فريق الاتحاد الديمقراطي غير موجود.

فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية لم يتقدم بأي تدخل ثم أعطى الكلمة للفريق الإستقلالي والكلمة للسي محمد أبو الفرج.. غير موجود.

فريق الاتحاد الدستوري أعطى الكلمة للسيد أحمد بنا رئيس فريق الاتحاد الدستوري، هناك كذلك الفريق الديمقراطي لم يدلي

باسم المتدخل، ثم انتقل إلى فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية وأعطي الكلمة للسيد عقا الغازي:

غير موجود في القاعة.

فريق جبهة القوى الديمقراطية أعطي الكلمة للسيد محمد العربي بوراس، فريق التجديد التقدم الديمقراطي أعطي الكلمة للسيد حسن واهروش ننتظره إذن هو موجود، هاهو جاي. ماشي مشكل نحتفضو له بالتدخل ديالو ماشي مشكل إذن الفريق الإشتراكي أعطي الكلمة للسيد المفضل بنعلوش.

والفريق الكنفدرالي كذلك أعطي الكلمة للسيد العلمي لهوير. غير موجود في القاعة.

إذن في انتظار وصول السيد حسن واهروش إذا سمحتم بأن باش يمكن ننهيو إلى علمكم الفريق الديمقراطي هو موجود إذن الفريق الكنفدرالي، السيد الرئيس أنتم موجودين بالتدخل كاين عندنا إسم السيد العلمي.

ماكاين مشكل. لأننا حنا التزمنا بوقتنا ديال الثامنة والنصف السادة الوزراء موجودين، مادام السادة الوزراء موجودين، غير حنا نناقش الآن قطاع المالية كاين تدخلات للسادة المستشارين يعني إشكالية السيد وزير المالية غيرمطروحة. مامطروحاش، وكاين تضامن حكومي وموجود وزيرين هنا. إذن لاداعي.

تفضل السيد الرئيس،

إذن ما كاين مشكل نرفعو الجلسة لـ 5 دقائق غير تنتمناو السادة المستشارين يلتحقوا بنا، نستأنف جلستنا هاته وأعطي الكلمة من جديد لفريق التجمع الوطني للأحرار، أعطي الكلمة للتجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المكينسي.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم التجمع الوطني للأحرار أشارك في هذه المناقشة في قطاع هام من القطاعات التي أصبحت تكتسي أهمية خاصة في بلادنا وهي قطاع إعداد التراب الوطني والإسكان والتعمير والمحافظة على البيئة ففي الواقع على أن التطور الذي عرفه المغرب قد جعل إعداد التراب يكتسي أهمية خاصة في بلادنا وقد جعل المنظور الجديد لإعداد التراب الوطني يصبح منهجية للعمل الحكومي، ففي الواقع فإن المنهجية المتبعة حاليا في هذا الميدان من طرف الحكومة يمكن أن تعتبر منهجية جيدة.ويمكن أن تعطينا مستقبلا متوازنا لبلادنا، مستقبلا متوازنا بين المدينة والقرية، بين البادية والمدينة، بين مكونات المدينة بين المدينة وضواحيها، التوازن بين السكان والتنمية.

فحكومة التناوب قد استطاعت أن تتبني منهجية جديدة، بتبني منهجية تقف على التشاور وقد أخذت هذه الحكومة طريقا صحيحا بتبني التشاور وقد عشنا جميعا في بلدياتنا وقرانا وجهاتنا عمليات التشاورالمتعددة التي قامت بها الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني وقد كانت النتائج سارة جدا، لأن النتائج أتت من الواقع، لأن النتائج أتت من الأناس الذين يعتبرون مسؤولين عن تنفيذ سياسة إعداد التراب الوطني لقد اكتست هذه المنهجية الجديدة بعدا خاصا عندما أدمجت في المخطط ، فأصبحنا نرى ولأول مرة في تاريخ المغرب المخطط بالبعد الجهوي، المخطط بالبعد المجالي.

فقد كان إعداد التراب الوطني في السابق قطاعا من بين القطاعات وأصبح اليوم بعد ا في كل السياسات وقد كان قطاع إعداد التراب الوطني عموديا فأصبح أفقيا وأصبح هاجسا في كل القطاعات سواء في التعليم أو الصحة أو الفلاحة أو كل القطاعات إذن يمكننا أن نؤكد ونصفق على هذا التحول الذي يعرفه المغرب والذي أتت ميزانية 2002 لتأكيده، أتت لتأكيد التحول نحو ضرورة سياسة إعداد التراب الوطني لتحقيق التوازن ولكي تصبح كل الجهات الأكثر حظا لها نفس الحظوظ في التنمية مع الجهات الأخرى، تاريخ المغرب وأنتم تعرفونه نتكلم عن المغرب النافع والمغرب غير النافع، نتكلم عن الخط الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء بصفتهما هما التركيز الأساسي للتنمية، أصبحنا نرى الآن بعدا آخر، نرى خروج أقطار أخرى للتنمية، نرى سوس، نرى الشمال، نرى أقطابا أخرى يمكنها أن تكون قاطرة للتوازن بين كل التراب الوطني ولإعطاء نفس الحظوظ لكل التراب الوطني وهذا لا يمكنه إلا أن يكون عنصرا إيجابيا يجعلنا ننطلق إنطلاقة صحيحة نحو التنمية

المتوازنة بين كل التراب الوطني.

فكل العمليات التي قامت بها هذه الوزارة وكل العمليات التي قامت بها حكومة التناوب من أجل إعداد التراب الوطني كانت تصب في هذا المصب نحو إعداد ترسانة قانونية تنظم كل وثائق إعداد التراب الوطني بما فيها المخطط الوطني لإعداد التراب الوطني le chémanational d'aménagement du territoire و le chéma d'armature rurale الهيكلة القروية و le chéma de dévelepement et d'amenagemeent régionale تخطيط التنمية والتهيئة الجهوية في الواقع على أن هذه المبادرة بالرغم من أنه كل السياسة لإعداد التراب الوطني تتطلب وقتا، لأنها تستلزم أسسا لبنائها فنحن الآن نرى الأسس ونرى بناء الأسس وهذا يستلزم وقتا خاصا لكننا نرى الآن نتائجه الإيجابية بكل دقة. إعداد التراب الوطني إذن أصبح الآن منطلقا، أصبح الآن واقعا لم يعد فقط في الخطاب، لم يعد فقط في الأدبيات بل أصبح واقعا يمكن أن نعتمد عليه من أجل كل تنمية.

إذن هناك نظرة شمولية للتنمية تهدف إلى التوازن. وفي إطار هذه النظرة أو ما يمكن أن نسميها بالتنمية المستديمة، في إطار هذه النظرة يتدخل قطاع الإسكان وأنا أتكلم عن قطاع الإسكان قبل أن أتكلم عن قطاع الإسكان له وضع خاص فقد أبى صاحب الجلالة إلا أن يتكلم عن هذا القطاع في خطاب خاص من أجل قطاع الإسكان ومن أجل البناء العشوائي والسكن العشوائي.

فالمغرب قد عرف خلال الحقب المتواصلة السابقة، عرف عشوائية في البناء، عرف إغماض العين عن تطبيق القانون، عرف ممارسات لا يمكن إلا أن ندينها الآن والآن على قطاع الإسكان من خلال كل هياكله سواء الوطنية أو المحلية أو الجهوية أن تقوم بتعداد سياسة واضحة ومتكاملة أو لا من أجل ترك الفراغ أو العجز الحاصل في ميدان الإسكان، فهناك من يتكلم عن عجز يقدر بـ مليون وحدة وهناك من يتحدث عن عجز يقدر بـ 750 ألف إلى 850 ألف وحدة، حقيقية على أن عجز مليون وحدة لا يمكن في الوضع الراهن أن نقبل به لأنه عدد هائل جدا، لأنه إذا نحن تكلمنا عن مليون وحدة فهذا يعني أن هناك خصاص في الإسكان أكثر من 5 ملايين من المواطنين لأن الأسرة المغربية الآن مكونة من 5 إلى 5 فاصلة شيئا ما من الأعضاء، فهذا العجز لا يمكن في نظرنا في التجمع الوطني للأحرار أن نتغلب عنه إلا إذا تغلبنا على شيء أساسي وهو القضية العقارية.

فالقضية العقارية بالمغرب قد عرفت تراكمات متعددة تأتي من أشياء مختلفة، يأتي أولها في كون النظم القانونية المختلفة والمتعددة للعقار بالمغرب نجد أراضي الكيش، نجد أراضي الأملاك الأوداية، نجد أراضي الجموع، نجد الأراضي المحفظة، نجد أراضي الملك، نجد أراضي الأملاك المخزنية، نجد مجموعة متعددة ومتكاثرة من النظم القانونية ولا يمكن لهيكل إداري أن يتدخل إلا مع الهياكل الإدارية الأخرى، علينا أن نحيط النظم القانونية في نظام العقار وذلك حتى تتضح الرؤيا وأن نخلق هيكلا للتنسيق بين كل نظم العقار لأن العقار هو الأساس لأنه هو الأرض التي يبنى عليها السكن ولا يمكن بدون العقار أن نبني السكن، فالعقار هو الأساس وهو الأرض التي يبنى عليها العقار. علينا أن نجد هذه الأرض بعد أن استنفد الرصيد العقاري للدولة، حقيقة على أن الدولة في السابق قد عملت ولكن عملت برصيدها الذي استنفد حاليا. إذن فكيف يمكننا من خلال تصورنا في التجمع الوطني للأحرار أن نقوم بإعداد العقار الضروري لبناء السكن؟ أقول أن هناك مرجع للتعمير، كل منا يعلم أن التعمير يخلق وضعيات قانونية تثري وتفقر، يخلق وضعيات قانونية تغني وتفقر قد تغني البعض وقد تفقر الآخر وقد نجد في مجال حضري معين، نجد بأن تصميم التهيئة قد أعطى لواحد ٦ طبقات، فإنه يغنيه وعندما يضعه في منطقة خضراء فإنه يفقره، إذن بجرة قلم، بقرار يغنى البعض ويفقر الآخر. علينا أن نفكر في سياسة تمكننا من أن نأخذ ذلك الغنى لكي نعوض به ذلك الفقر، أن نحقق التوازن بين قرار الإغناء وقرار الإفقار وهذا سوف يمكننا من تبني سياسة لأخذوشراء الإسكان.

وفي الأخير إذا نحن أخذنا بهذا فإن هناك نقطة هامة أخرى وأخيرة هي ميدان البيئة حقيقة على أن هناك من يعتبر على أن المحافظة على البيئة هي كما يقولون بالفرنسية un luxe هي بدخ لأن المحافظة على البيئة بالاستثمار، إنه لا يمكننا بتاتا أن نعيش في مجتمع دون أن نفكر في التنمية المستديمة، إنه لا يمكن أن نعيش في مجتمع دون أن نفكر في فرص الأجيال المقبلة في العيش، إنها قضية العيش الأساسية، علينا إذن أن نقوم بإعداد مدونة خاصة بالمحافظة على البيئة بدون الحفاظ على البيئة لا يمكن للأجيال المقبلة أن تعيش. فعندنا ما نتكلم عن حقوق الإنسان ووزير حقوق الإنسان أمامي، أقول له أن المحافظة على البيئة تعتبر حقا

أساسيا، أن هي التي تتيح للمواطن ممارسة حقوقه الأخرى، لأنها تهم حقا أساسيا هو حق العيش ولأنه لا يمكن أن نمارس الحقوق الأخرى إلا إذا كنت حيا، فالمحافظة على البيئة يجب أن تصبح انشغالا لدى كل الهيئات الحكومية، يجب بأن تصبح شغالا لدى كل المتدخلين، يجب أن تصبح انشغالا في كل القرارات، فالسياسة التي نتوخاها في التجمع الوطني للأحرار هي أولا سياسة شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن في إطار تنمية مستديمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن أعطي الكلمة لفريق الاتحاد الديمقراطي للسيد المستشار المحترم السي محمد بن قاسم فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بنقاسم:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

يشرفني بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الديمقراطي لأعرض وجهة نظر الفريق بمناسبة دراسة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن الوضعية الاقتصادية في المغرب قبل مجيء حكومة التناوب كانت تهيىء إصلاحات كبيرة لما عرفته من ركود في ظل السياسات الترقيعية العديدة التي كانت تعالج الشيء بتركه ولا أحد ينكر أنه تمت إصلاحات عديدة في ظل الحكومة الحالية، همت مجالات كثيرة ومتنوعة. لذلك فنحن نعتقد أن حصيلة عمل الحكومة في الفترة السابقة كانت إيجابية رغم الإكراهات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كتوالي سنوات الجفاف الذي أصبح ذا طابع بنيوي وإرتفاع سعر الدولار والنفط وانخفاض سعر الأورو هذه الإكراهات التي اضطرت معها الحكومة إلى نهج الطريقة الاقتصادية الكلاسيكية القائمة على أساس المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية. كما نثمن نتائج المجهودات المبدولة لتأهيل المقاولة وتشجيع الإستثمار ونهج سياسة مالية سليمة قائمة على أساس تقليص المديونية الخارجية والتحكم في معدلات التضخم وعجز الميزانية.

وعلى ذكر تشجيع الاستثمار، إذا كان التراجع الذي عرفه الاستثمار العمومي له ما يبرره من منظور الحكومة، فإننا نعتقد في فريقنا أن دعم القطاع الخاص وتشجيعه يشكل أولوية على درجة كبيرة من الأهمية لمجابهة مشاكل التشغيل والتنمية وتأهيل المقاولات لدخول عالم المنافسة في أفق حرية التجارة.

وفي هذا الصدد نتساءل عما قامت به الحكومة من إجراءات من أجل تأهيل المقاولة الوطنية وتحسين المناخ العام للإستثمار وتشجيع المبادرات الخاصة بواسطة إعطائها الإمكانيات القانونية اللازمة والمعالجة الجبائية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع الخاص العربي وإمكانياته، كما نتساءل عن أسباب عدم تخفيض نسب الضريبة العامة على الدخل المفروضة على الأجور معتبرين بأن هذه النسبة عالية جدا وتتسبب في استنزاف الأجور والحد من قدرتها الشرائية ونؤكد بهذا الخصوص على ضرورة محاربة التملص الضريبي الذي يمارسه عدد من الملزمين وعدم التركيز على الضريبة العامة على الدخل التي تحجز من المنبع ونحن مازلنا ننتظر قانون الإصلاح الضريبي وتفعيله وتطوير الوعاء الضريبي لجعله أكثر إنصافا وعدلا لأن ما تعطيه الإدارة للموظفين الصغار باليمنى تأخذه باليسرى ويؤدون أضعاف ما يؤديه التاجر الذي يوفر في آخر السنة ربحا محترما، أما الموظف فراتبه يتقلص كثيرا من خلال أدائه لأقساط شهرية باهضة والضريبة عندنا من أعلى الضرائب العالم نسبة وأكثرها عددا كما أن عائدات الضرائب توظف في العديد من الدول في التغطية الاجتماعية، وهو ما لا نجده في المغرب.

أما المتقاعدون فهم كذلك يعانون الأمرين، لأن راتب التقاعد زيادة على هزالته يتأثر ثانية بفرض الضرائب عليه فالموظف يؤدي أقساطا شهرية طيلة مدة عمله لصندوق يفترض أن يكون مستقلا ومن غير المنطقي في اعتقادنا أن يؤدي على مدخراته.

السيد الرئيس،

إخواني،

الكل يعلم بأن الموظفين النشيطين يؤدون لفائدة المتقاعدين الحاليين ومن حق الصندوق أن يشغل هذه المبالغ الضخمة ويوظفها في عمليات البورصة وعمليات تجارية ومادام الصندوق

قد أصبح منذ 3 سنوات تقريبا مؤسسة عمومية ذات استقلال إداري ومالي. فإنه يتحتم عليه أن يلعب دوره كاملا وغير منقوص بإعطاء المتقاعدين حقهم الكامل دون أي تدخل سياسي من الدولة، من خلال إعادة سير النقطة لفائدتهم على رأس كل سنة كما تفعل كل صناديق التقاعد الدولية.

وإذ نثمن قرار الحكومة الأخيرة بإنصاف المتقاعدين ما قبل 1990و1997 نفاجأ في نفس الوقت بأن هذه الوضعية لم تتم تسويتها بأثر رجعي، كما كان يطالب هؤلاء المتقاعدون الذين هضمت حقوقهم لمدة سنين نتعددة كما نلح على ضرورة إنصاف ذوي الدخل المحدود وتقليص الفوارق بين الأجور ونحذر من الانزلاقات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن توظيف فائض الميزانية للزيادة في الأجور العليا.

وإذا كان الحديث قد كثر مؤخرا عن إصلاح القضاء وتلميع القضاة وإصلاح قطاع الصحة وتمنيع العاملين به وكذلك إصلاح التعليم و تمنيع رجاله كل ذلك ممتاز ومشروع بطبيعة الحال، لكن عندما نتحدث عن موظفي القطاعات الأخرى نسمع بضرورة محاربة البيروقراطية والضرب على يد المرتشين ولكن لا أحد يتكلم عن تمنيع الموظفين الذين حقا يستحقون كل تقدير واحترام لأنهم جنود مجندون جعلوا الإدارة المغربية من أحسن الإدارات في العالم بكل ما في الكلمة من معنى، فهل أعطيناهم حقوقهم المشروعة. أما الطامة الكبرى فهي مشكل العلاوات والتعويضات والتي ننتظر من الحكومة أن تفي بوعودها وتعمل على تعميم هذه الإمتيازات وعلى كل القطاعات أو أن تحذفها، لكن مع الأسف شيء من هذا القبيل لم يتحقق وبقيت دار لقمان على حالها وعلى العكس من ذلك سمعنا في وزارة المالية أن العلاوات الممنوحة لكبار الموظفين ازدادت تضخما وأصبحت داخلة في البنية التحتية الوظيفية، بينما بعض صغار الموظفين تقلصت علاواتهم وبالتالي لحقهم حيف كبير من هذه العملية.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاعين المالي والبنكي نلاحظ أن االبورصة لم تسجل منذ 1998 سوى مؤشرات سلبية، لذلك نظرا لضعف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعبئة الإدخار الوطني وتقوية دور المساهمين من الخواص والمؤسستين وعدم تمكنها من خلق جو الثقة لدى جميع الفاعلين، كما أن فوائد القروض البنكية مرتفعة جدا الشيء الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تشجيع الإستثمار ويعرقل نشاط المقاولات ويساهم في جعلها غير مؤهلة لولوج المنافسة الدولية، لذلك نطالب بمراجعة هذه الفوائد وجعلها في مستوى فوائد البنوك العالمية.

كما ندعو من هذا المنبر إلى العناية بأوضاع الجالية المغربية وإلغاء الإجراءات التي تفرض ضرائب على عائدات الحسابات البنكية لهؤلاء، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لاستقرار وتيرة تحويلاتهم وننبه كذلك لخطورة التخفيض في المديونية الخارجية على حساب المديونية الداخلية، لأن ذلك لا يخدم أهداف تلميع الاقتصاد الوطني بكل تأكيد.

أما بالنسبة للخوصصة الأ فالملاحظة ساسية بالنسبة لنا تتجلى في كوننا نحذر من السياسة المتبعة في توظيف عائدات الخوصصة في نفقات التسيير بدليل تقليص نفقات الاستثمار وارتفاع نفقات التسيير لأن التأثيرات السلبية لهذا المسار ستظهر عند استنفاد المنشآت المرشحة للتفويت ولا أحد يمكن أن يتقبل أن تعالج الحكومة قضايا هيكلية مستديمة كدعم ميزانية التسيير من خلال مداخيل ظرفية كعائدات الخوصصة.

يلعب قطاع التجهيز دورا حيويا وهاما نظرا للنقص الحاد الذي يعرفه المغرب على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية من طرق إلى غيرها وقد لاحظنا مجموعة من الطرق السيارة موجودة في خطاب الوزارة لكن لم يتم الشروع في إنجازها بعد، مما يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هذا التأخير في الإنجاز ونتساءل كذلك عن دور القطاع الخاص في هذا الميدان وعن نوع المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل تقوية دور المقاولات المغربية العاملة في هذا الميدان ونلح على ضرورة أن تعطى أهمية خاصة للعالم القروي في ميدان التجهيزات الأساسية، لأنه يعاني من خصاص مهول في البنيات التحتية الذي يزيد من تهميش وعزلة سكانه.

أما بالنسبة لتدبير المياه فتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان قد اتبع سياسة حكيمة في بناء السدود بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه الذي أنشأ المجلس الأعلى للماء والمناخ، هذه السياسة التي يدعمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أعطت نتائج جد مهمة إلا أن تدبير هذه الموارد المائية التي توفرها السدود إلى حد الآن تبقى بعيدة كل البعد عن التدبير العقلاني. وهنا نتساءل عن أسباب البطء في تنفيذ برنامج سقي الأراضي

الفلاحية بسهل الغرب انطلاقا من سد الوحدة، كما نطالب بتدبير قطاع المياه بشكل جيد من خلال الترشيد وإنجاز برامج عملية حقيقية خصوصا بالعالم القروي نظرا لاستفحال ظاهرة الجفاف.

بالنسبة لقطاع الموانئ ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني فإننا نطالب بإيلائه أهمية خاصة ودعمه بالتجهيزات الأساسية مع إعطاء الأسبقية في الموانئ للصيد البحري وكذا الإفراج عن مشروع الشراكة المتعلق بالميناء الأطلسي في جهة الغرب الذي سيشكل لا محالة دعما أكيدا لميناء الدار البيضاء.

كما يعلم الجميع، السيد الرئيس، بالنسبة للنقل الطرقي يعرف هذا القطاع العديد من المشاكل على رأسها مشكل حوادث السير الذي يتفاقم يوما بعد يوم، نظرا لأسباب مختلفة كعدم الاهتمام بالحالة الميكانيكية للسيارات المرتبطة بمشاكل الفحص التقني إضافة إلى ضعف المراقبة في الطرق سواء من قبل وزارة النقل أو من طرف الدرك الملكي كما تجدر الإشارة إلى الفوضى العارمة التي تسود النقل الحضري ومراكز التسجيل والمحطات الطرقية وغيرها.

وبالنسبة للنقل وي نتساءل عن الإحتياطات التي اتخذتها الوزارة بعد أحداث 11 شتنبر 2001، كما نتساءل عن مدى دعم الحكومة للخطوط المغربية ونطالب بأن لا تكون الإجراءات المتخذة على حساب العاملين في هذا القطاع ولا على حساب المواطنين.

أما فيما يتعلق بالملاحة التجارية، نأمل بأن تعمل الحكومة على تأهيلها للدخول في المنافسة الدولية.

يحتل قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والسكن أهمية خاصة بالنسبة للتدبير المجالي والعمراني ولا يفوتنا بأن ننوه بمجهودات الوزارة في هذا الإطار ففيما يخص إعداد التراب الوطني، نعتقد أن الميثاق الوطني لإعداد التراب يمثل عملا استراتيجيا على درجة كبيرة من الأهمية لكن يجب توفير الإعتمادات الكافية للوزارة حتى تتمكن من تطبيق مقتضياته.

وفيما يتعلق بالتعمير نعتقد بأن وثائق التعمير تمثل أساس التنمية المتوازنة إلا أننا نلاحظ أن إعداد هذه الوثائق مجال معقد ومشتت من العديد من المتدخلين مما يحول دون تحكم الوزارة فيه وهنا نطالب بتعميم الوكالات الحضرية فعيل عملها وكذا بتوفير تصاميم التهيئة لكل الجماعات أما بالنسبة لمجال الإسكان، فإننا نلح على ضرورة دعم السكن بالعالم القروي لتثبيت السكن بقراهم، كما نلح على ضرورة تحديد مفهوم السكن الغير اللائق وعوامل تطوره مع التأكيد على وجوب تظافر جميع الجهود حكومة وجماعة ومجتمع مدني لإيجاد حلول لهذه المعظلة والإرتكاز على الإجراءات الوقائية للحد من هذه الظاهرة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد محمد أبوالفراج

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة النقل والتجهيز والبريد والتقنيات الإعلامية لإبداء وجهة نظر حزب الاستقلال الذي يولي أهمية قصوى لهذه القطاعات بالنظر للدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بحيث لايمكن لأي تنمية أن تأخذ مسارها الصحيح دون إعطاء الأولوية لهذه القطاعات وهذا ما جعل حكومة انطلاق التناوب تجعل من هذه القطاعات أوراشا تحظى بالأولويات في برنامجها الحكومي.

بالنسبة للنقل لا يختلف اثنان في كون قطاع النقل يضطلع بدور أساسي في تنمية النسيج الاقتصادي الوطني وأنه يعد العمود الفقري لكل طفرة اقتصادية إلا أنه وعلى الرغم من هاته المكانة فلازال يشكو من عدة معوقات كضرورة إعادة النظر في المقتضى الذي يحدد الحمولة القانونية بالنسبة لشاحنات نقل البضائع في 8 أطنان والعمل على الإسراع بإخراج المراسيم الجديدة المتعلقة بالقطاع إلى حيز التطبيق كما لابد من الإشارة هنا إلى العدد الكبير من الضحايا الذين تحصدهم حوادث السير نتيجة سوء الطرق وتهور بعض السائقين وبهذه المناسبة نذكر كذلك موقف الحكومة من اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير نريد جوابا فيما يخص هذه اللجنة لأن دورها نتوخى منه الكثير كما ندعو كذلك إلى ضرورة تحرير قطاع النقل الطرقي وذلك بغية

إقرار الشفافية والحد من الإمتيازات متسائلين السيد الوزير على الحدود الزمنية والقانونية لهذا التحرير وما هي الموانع التي تعرقل خلق قانون ينظم ذلك؟

السادة المستشارين المحترمين،

كما نتساءل عن وضعية المحطات الطرقية واستفحال ظاهرة النقل السري، كما لا تفوتني الفرصة لأنوه بالحملة التطهيرية التي قامت بها الوزارة فيما يتعلق بموضوع رخص السياقة رغم المشاكل التي لازالت عالقة، كما ندعو إلى ضرورة اعتماد دفتر التحملات لمنح رخص النقل بدل نظام الترخيص، أما ما يتعلق بالنقل الدولي فإننا نشير السيد الوزير بأن الاستثمار في هذا النشاط لا يتجاوز 5%، الشيء الذي يتعين فيه على الوزارة بأن تقوم بحملة تحسيسية لتشجيع المغاربة على الاستثمار في هذا القطاع ومنحه تسهيلات وتحفيزات خاصة أننا ننتظر فتح الحدود فيما قريب .

أما مايتعلق بالنقل الجوي فإنه يبقى متخلفا بالمقارنة مع النقل الجوي الدولي، يزكي هذا بعدد الرحلات الضئيلة، فضلا عن كون بعض المطارات في عطلة، كمطار الراشيدية.

أما ما يتعلق بالمكتب الوطني للمطارات، فإننا نشيد بالمنجزات المهمة التي قام بها، خيث إنه استطاع أن يسوق الخبرة الوطنية إلى الخارج من خلال مساهمته في إنشاء مطار غزة وربحه للمناقصة الدولية في ليبيا رغم المنافسة الشديدة من طرف العديد من الدول الأوروبية.

أما ما يتعلق بالنقل السككي، فإننا نشيد ببعض التحسنات التي طرأت على هذا القطاع، أما البحري فإننا نسجل مع الأسف ضعف التجهيزات بهذا القطاع آملين أن تتدارك الحكومة هذا مستقبلا.

قطاع التجهيز، غير خاف على أحد الدور الذي يلعبه قطاع التجهيز في تدعيم البنيات التحتية وهنا لابد أن نشير إلى الآثار الحسنة التي خلقتها حملة محاربة آثار الجفاف التي همت العالم القروي على وجه الخصوص، حيث يتبين بالملموس بأن الحكومة أي حكومة بداية التناوب تولي أهمية قصوى للعالم القروي خلافا للحكومات السابقة على الرغم من بعض التحفظات التي نسجلها على الكيفية التي تم بها صرف وتوزيع المبالغ المرصودة لهاته العملية، إلا أنه تبقى مبادرة شجاعة تسجل في حسنات حكومة بداية التناوب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن وزارة التجهيز لها دور هام وحيوي اعتبارا للمهام الملقاة على عاتقها في ظل النقص الحاد الذي يعرفه المغرب على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية من طرق وبنايات والملاحظة التي يمكن تسجيلها هوأن ميزانية التجهيز لهذه السنة أقل من ميزانية التجهيز بالسنة الفارطة.

- الميدان الطرقي.

إننا نسجل أن المغرب لازال متأخرا في هذا الميدان بالرغم من المجهود الملحوظ الذي بدل في هذا المجال حين تولي حكومة بداية التناوب لهذا لقطاع؛ لذا يندعو إلى ضرورة فتح المجال أمام القطاع، خاصة أن مجموعة من الدول عبرت عن استعدادها لمنح المغرب قروضا من أجل تجهيز طرق سيارة في المستوى المطلوب، كما نسجل كذلك أن الاعتمادات المرصودة للطرق الرئيسية والثانوية جد متواضعة وجلها مخصص للصيانة، كما نلفت انتباه الحكومة إلى الخصاص الذي تشكو منه المناطق الشمالية في هذا الباب.

أما ما يتعلق بالعالم القروي فإننا نسجل وباعتزاز الدور الذي قامت به الوزارة بفضل المجهود المبذول من قبل السيد الوزير، حيث تم رفع إنجاز 1000كلم كل سنة إلى 1500 كلم في السنة تدبير المياه.

إننا نشيد بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة والوزارة على الخصوص في هذا المجال ونشيد كذلك بالمجهودات الرامية إلى تزويد العالم القرويبالماء الصالح للشرب إلا أننا نسجل في هذا المجال عدم التنسيق بين وزارتي التجهيز والفلاحة بهذا الخصوص.

- قطاع الموانئ.

إننا نطلب من الوزارة بأن تزيد من تكثيف مجهوداتها لتحسين ظروف الموانئ المغربية بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها في النسيج الاقتصادي الوطني وكمثال ميناء الجرف الأصفر وما يحتوي عليه من إمكانيات وجب أن نحتفظ بها وأن تقوم بمسؤوليتها.

ويبقى قطاع البريد والتقنيات الإعلامية في حاجة إلى تطويره، حتى يستجيب للتطورات التكنولوجية الحديثة ويواكب التطورات التي يعرفها عالم الإتصال والتواصل في هذا المجال وفي هذا نسجل بارتياح قرار الحكومة بالمساهمة في تطور عالم الإتصالات بالدولة الموريطانية الشقيقة، كما أن الحكومة مطالبة بأن تكثف الجهود من أجل الرفع من خدمات البريد سواء من حيث توسيع قاعدة المكاتب البريدية أو من حيث إعادة النظر في الخدمات البريدية بالعالم القروي خصوصا، حيث لازال الشيوخ والمقدمون يضطلعون بهذه المهمة وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية على حاجيات ومصالح سكان البادية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إنها مجموعة من الأفكار التي يسعى فريقي تقديمها بمناسبة مناقشة هذه القطاعات الأساسية التي نعتبر أن الاعتمادات المخصصة لها تبقى دون المستوى المطلوب الكفيل بجعل هذه القطاعات تقوم بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع إليها الشعب المغربي والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري السيد بنا، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد بنا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني باسم الإتحاد الدستوري أن أتقدم بهذه الكلمة التي تدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية التابعة للجنة المالية والتجهيز والتخطيط والتنمية الجهوية.

السيد الرئيس.

إننا نلاحظ غياب تام للوزارة الأولى على مستوى التنسيق أو التحكيم أو التوجيه فإذا لم يعد سرا على أحد تجاهل الوزير الأول للمؤسسة التشريعية ولوسائل الإعلام الوطنية وللفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فإن نتائج الوزارة إقتصرت على نشر دوريات ومناشير لم تعمل حتى مكونات الحكومة على احترامها وأمام حجز إيجاد حلول ناجعة للعديد من المشاكل، لجأت الوزارة الأولى إلى خلق لجن لا نعرف كم وصل عددها منذ تولي الحكومة، حكومة التناوب، تدبير الشأن العام وماذا أنجزت حتى الآن؟.

هذا القصور أثر سلبا على العمل الحكومي، حيث غاب التنسيق والتعاون ووصل الأمر إلى غياب التضامن الحكومي في العديد من المناسبات، حيث تراشقت ولمرات عديدة مكونات رئيسية للحكومة عبر مقالات صحفية تجاوزت في أسلوبها وقسوة أحكامها ما ينشر في جرائد أحزاب المعارضة، حيث اختلط الأمر على الرأي العام الوطني لحدة التناقضات التي أثرت بشكل سلبي على المردودية وكان آخرها الجولات التي عرفها إعداد قانون المالية، حيث حاولت كل وزارة الظفر بميزانية تتناسب وتصورها وطموحها على حساب الوزارات الأخرى، مما دفع البعض إلى اعتبارها ميزانية إنتخابوية.

فإن كان ذلك حال الوزارة الأولى فما حال باقي الوزارات؟ ونظرا لضيق الوقت لن نسرد لكل القطاعات والتي تصل إلى 13 ميزانية التابعة لهذه اللجنة لكننا سنركز على التي تلعب دورا رئيسيا في السياسة الاقتصادية والاستثمارية.

إن وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، اهتمت أكثر بعقد الندوات والأيام الدراسية وإصدار الكتاب الأبيض دون الأخذ بعين الاعتبار هموم ومشاكل المهنيين في مختلف القطاعات وهذا ماأكده الصناع التقليديون مؤخرا بمكناس وهو نفس الموقف الذي عبر عنه ممثلوا المقاولات المتوسطة والصغرى بمعارضتهم لما ورد في ميثاق المقاولات المتوسطة والصغرى والذي يناقش حاليا بمجلسنا الموقر، فليس المهم هو إصدار نصوص قانونية، بل الأهم هو الوصول إلى نصوص تأخذ بعين الاعتبار كما سلف ذكره الموضوعية والنواقص التي يعرفها كل قطاع.

وفي هذا الإطار سبق لنا أن نبهنا الحكومة خلال مناقشة مشروع قانون المنافسة والأسعار بضرورة تهييء الشروط المادية والبشرية قبل أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، حتى لا يفرغ من محتواه . ولقد صدق تصورنا، فماذا تحقق بعد دخول القانون حيز

التنفيذ منذ يوليوز الماضي؟ هل هناك احترام لمقتضيات ؟هل تم وضع الهياكل التي تنص عليها؟ أين هو مجلس المنافسة؟ هل زود بالإمكانيات الضرورية للقيام بمهامه؟ أين هي الحملة التحسيسية الضرورية قبل دخول القانون حيز التطبيق؟ أين هو الإصلاح الذي ننتظره منذ فترة لتحديد المهام التي يجب أن يتكلف بها صندوق المقاصة في إطار رؤية تدبيرية جديدة؟ إنها تساؤلات بالجملة نطرحها ونطرح معها علامة استفهام كبيرة حول المقاربة التي تشتغل بها هذه الوزارة ذات الاختصاصات المتعددة والمتداخلة.

السيد الرئيس،

غياب الرؤية الواضحة والمستقبلية لهذه الحكومة تتجلى كذلك في سياسة وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، فبعد المخاض العسير والتأجيلات الغير مبررة للمخطط الخماسي الذي انطلق السنة الماضية لم نسمع أدنى شيء عن حسن أو بطء تقدم برامج المخطط في مختلف القطاعات واستغربنا خلال مناقشة مختلف ميزانيات القطاعات الوزارية عن عدم ربط توقعات هذه السنة بما تم إنجازه من المخطط وهل هناك عراقيل وما هي طبيعتها وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتدارك النقص الحاصل في القطاعات التي تشكو من ذلك.

لقد غابت الوزارة خلال هذه السنة ولم نسمع شيئا عن ما تم إنجازه في الإحصاء الاقتصادي واقتصر إخبارها عن المشاكل والفضائح التي عرفتها وتعرفها بعض المصالح الإدارية وفي مقدمتها مديرية الإحصاء ليتضح أن الوزارة ما زالت منشغلة أكثر بحرب تسوية الحسابات التي تعرفها مختلف المصالح التابعة لها.

أما بخصوص وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة وهي المشرفة على إعداد قانون المالية، فإن دار لقمان ما زالت على حالها، حيث مازلنا في انتظار مشروع إصلاح مدونة الجبايات، تتوخى تبسيط المساطر الجبائية والنقص من العدد الكبير للضرائب التي تثقل كاهل المستثمرين ومحاربة التملص الضريبي وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات العمومية بالتدبير الشفاف لما ليتها مع التركيز على سياسة عقد برنامج مع هذه المؤسسات نفس الملاحظة تخص السياسة الترقيعية التي تنهجها الحكومة في مجال الخوصصة، حيث اعتادت الحكومة على اعتبارها بقرة حلوب لتوفير السيولة لنفقاتها الغير منتجة كما كان الحال مع صفقة الهاتف النقال وفتح رأسمال اتصالات المغرب وهو ماستعتمده كذلك هذه السنة على الخوصصة شركة التبغ وفتح رأسمال البنك الشعبي.

أما قطاع البورصة فهو يشكل قمة فشل التدبير الحكومي ولقد قيل الكثير عن جهل الحكومة لآليات هذا القطاع، حيث سبحت وتسبح ضد التيار برفضها لكل المقترحات التي تقدم بها مهنيو القطاع.

السيد الرئيس،

قطاع آخر له من الأهمية بمكان لم يعرف بعد الإنطلاقة الحقيقية ويتعلق الأمر بالبريد والتقنيات الإعلامية. فنحن في فريق الاتحاد الدستوري نعتقد أنه من الواجب تعميم المعرفة وتقوية البنيةالتحتية في ميدان الإتصال والمساهمة في فك العزلة عن المناطق النائية، لذلك نرى أنه هناك في ميدان الإتصال ضرورة ملحة لتقوية الكثافة الهاتفية لما لذلك من دور كبير في تقوية البنية الاقتصادية ونخص بالذكر المناطق القروية والشبه الحضرية لإخراجها من عزلتها دون أن يكون ذلك على حساب جودة الخدمة التي يجب أن تظاهي الخدمات المقدمة من الدول الغربية لولوج الألفية الثالثة من بابها الواسع وتقوية البنية التحتية للإتصالات وجب تعميم وتطوير خدمات الأنترنيت وإدخال علاميات للمدارس والمعاهد العليا وتنفيذ برنامج شبكة التواصل المعلوماتي بين الإدارات وتشجيع التجارة الإلكترونية كما نرى أن هناك ضرورة ملحة لإدخال التعديلات على الإطار التنظيمي من خلال تغيير بعض مقتضيات القانون 96 ـ 24 لتوسيع البنية التحتية لقطاع البريد وإعادة الهيكلة سواء مؤسساتياأو تنظيميا مع ضرورة فتح القطاع تدريجيا للمبادرة الخاصة.

أما بخصوص صندوق التوفير الوطني لقد لعب بالأسس دورا اقتصاديا وسياسيا، فهو يحتاج إلى إعادة هيكلته حتى يسترجع مكانته السابقة هذه كلها أوراش عززت الحكومة عن المضي فيها إلى الأمام،فالحديث عن هذا القطاع الهام في التواصل يدفعنا للحديث عن قطاع آخر لا يقل عنه أهميةوهو قطاع النقل، فنحن لسنا بحاجة للتذكير للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع فيالتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وللحكم على هذا القطاع فهناك 5 معايير رئيسية وهي السرعة، التوقيت، جودة الحدمات، الأسعار، السلامة.

وكما يقول الباحثون في المضمار فالجمع بيت هذه المعايير كالجمع بين المتناقضات لأن الرفع من الجودة يقتضي الرفع من

النفقات وهو ما يؤدي إلى رفع التكلفة، لكن في نفس الوقت غلاء أثمنة النقل تجعله يبتعد عن لعب دوره الفعال في الدورة الاقتصادية لهذا فهدف كل سياسة حكومة هو الحصول على أكبر معدل لهذه المعايير، لكننا نلاحظ أن السياسة الحكومية حتى اليوم عجزت ليس عن تحقيق الأهداف لأن المشاكل بنيوية وتحتاج إلى وقت ليس بالهين ولن تحدث بلغة أهل القطاع لم تضع بعد القاطرة على السكة، فهناك بطءشديد في اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية لمختلف أنواع النقل وعلى سبيل الذكر إعادة النظر في قانون 99 - 16 المتعلق بإصلاح نظام النقل الطرقي للبضائع، إصدار قانون إصلاح نظام نقل المسافرين، ترسيخ اللامركزية الجهوية، إعادة هيكلة المصالح المركزية كالمكتب الوطني للنقل، الشركة المغربية للملاحة، المكتب الوطني للسكك الحديدية وغيرها ودون الحديث عن الاختلالات التي يعرفها النقل السككي والبحر الجوي، خاصة بعد الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي عمقت من أزمة الخطوط الملكية المغربية والتي كانت بارزة وواضحة قبل هذه الأحداث.

أما في مجال النقل الطرقي فإننا نتساءل عن البرامج التي وضعتها الوزارة لإيجاد حلول للوضعية المزرية للنقل الطرقي بالعالم القروي، فماذا تنتظر الوزارة لإنقاذ أولئك المواطنين المهمشين من براثين مافيا النقل السري المتواطئ مع بعض رجال السلطة؟ ماذا تنتظر الوزارة لإلغاء امتياز منح الرخص الذي لم يعد يقبله الواقع المغربي اليومالذيعرف تطورات إيجابية في ترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ حيث هناك ضرورة تحرير القطاع وتقوية الطبيعة التنافسية لمقاولاتنا؟ ونتساءل إلى متى سيظل تنظيم قطاع النقل موزعا بين وزارات عديدة؟ هل الارتفاع المهول لحوادث السير وللنسب الكبيرة من الثلوث خاصة بالمجال الحضري هو قدر محتوم على بلادنا؟ على الحكومة أن تدرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها قصد إتخاذ التدابير خاصة ونحن لا تفصلناعن التحرير التام للمبادلات إلا سنوات معدودة، فلا مجال للتردد والإنتظار وللأسف الشديد هذا ما ميز عمل الحكومة منذ توليها تدبير الشأن العام لقد كنا ننتظر فتح العديد من الأوراش خاصة في التصريح الحكومي لكن واقع حالنا لايجعلنا نتفاءل أمام التحديات التي نواجهها في إطار العولمة.

أما قطاع إعداد التراب الوطني والإسكان والتعمير والبيئة فقد اعتبرته الحكومة من أهم الأوراش خلال هذه الولاية التشريعية ولكن اقتصر الإنجاز حتى الآن على تنظيم حوار وطني شابته العديد من النواقص وأخذ وقتا طويلا، مما أضاع المغرب فرصة الدخول في إصلاح شامل للتهيئة العمرانية والمجالية ويتجلى هذا التأخير في ميدان السكن ولن نعيد هنا ذكر الأرقام المهولة للخصاص في هذا المجال ولا عن مئات الآلاف من الأسر التي تعيش وضعا مزريا في مدن الصفيح وفي السكن غير اللائق وهنا لابد أن نقف عند الإلتفاتة الملكية وانشغال جلالته بأوضاع رعاياه ورغبة جلالته لوضع حد لهذه الآفة الخطيرة التي تمس المواطن المغربي في كرامته وهو ما لمسناه في خطاب جلالة الملك في ذكرى ثورة الملك والشعب.

إننا أكدنا مرارا أن الحكومة تنهج سياسة تجزيئية تفتقد للنظرة الشمولية فالإجراءات التحفيزية للمنعشين العقاريين والتي تجعل الدولة تتخلى عن قسط من مواردها لن تحل الأزمة التي يعرفها القطاع فالإشكالية تكمن في ضعف الطلب والإقبال على السكن نظرا لضعف القدرة الشرائية للمواطنين الراغبين في اقتناء السكن، الشيء الذي يؤكده عدد كبير من الشقق التي ظلت فارغة لسنوات مما خلق أزمة للمؤسسات العمومية العاملة في هذا القطاع وهو نفس السبب الذي عمق، أزمة المنعشين العقاريين ولقد سبق لنا أن قدمنا خلال الثلاث سنوات الأخيرة مقترحات في إطار القوانين المالية تتماشى والمنظور الذي سبق ذكره في ترشيح واقع أزمة السكن بالمغرب ولكن قبل مقترحنا دائما بالرفضمن طرف الحكومة ولهذا فعوض الإهتمام بتشجيع العرض، كان من الأولى للحكومة تشجيع الطلب من خلال وضع آليات تمويلية بإشراك القطاع البنكي آخذين بعين الاعتبار نوعية وطبيعة مختلف العروض والطلبات، حيث لا يجب إغفال ضرورة مراعاة الخصوصيات التي تتميز بهاكل جهة وبالتالي وجب سن سياسات جهوية في هذا الميدان في إطار ترسيخ الفكر والممارسة وتدبيرالشأن العام على الصعيدين المحلي والجهوي.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت أضطر لأختصر وأقول أن هذا غيض من فيض لتساؤلات يطرحها المهنيون والعاملون بمختلف القطاعات وباستمرار الحكومة على نفس النهج فالميزانيات القطاعية لهذه السنة لن تحقق آمال وطموح المواطنين المغاربة على غرار سابقاتها وهو ما يجعلنا نتحسر عن عناد الحكومة ورفضها سماع

صوت المعارضة البناءة ، والأخذ به وهو ما نجد معه أنفسنا مجبرين التزاما باختياراتنا وبمواقفنا أن نصوت ضد هذه الميزانيات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الحترم السيد أحمد بنا. الآن أعطي الكلمة للسيد عقا الغازي عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية السيد المستشار السي عقا الغازي قطاع المالية.

المستشار السيد عقا الغازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأدلي برأي حزبنا في ميزانية وزارة التجهيز التي تعد من أهم العوامل في اقتصاد بلادنا، حيث تشمل هندسة المياه والطرق والطرق السيارة والموانئ والأرصاد الجوية وكلها مرافق تتدخل مباشرة مع ركائز النشاط الاقتصادي. رغم تواضع الميزانية حسب الحاجيات الملحة للبلاد فهي في نفس الوقت تظل ضخمة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى كجميع الإدارات وتستوجب ترشيد تدخلاتها ونفقاتها خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المستقلة التابعة لها.

السيد الرئيس.

إن ضوابط المخطط الخماسي الجاري به عمل حاليا يلزم الوزارة أكثر من التصريح الحكومي ويسطر بوضوح الأهداف المريحة بالنسبة للسكان وخاصة في العالم القروي الذي يفتقر للبنية التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الضرورية كالماء الصالح للشرب والمسالك والطرق. فعلا يتوفر المغرب على ما يقرب من 100 سد بفضل السياسة الرشيدة لجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وكمايعلم الجميع فالمغرب مطالب ببناء المزيد من السدود حتى يكثر من طاقاته التخزينية للماء وهذا مسطر في التصميم الخماسي، فهل يطابق الإنجاز الحكومي توقعات التصميم؟من جهة أخرى وبفضل البرامج الوطنية لمحاربة الجفاف الذي خرج لحيز الوجود بفضل الإرادة السياسية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله ظهرت مجهودات متواضعة لتوفير الماء الصالح للشرب ولكنها غير كافية والنتائج التي تفتخر بهاوزارة التجهيز مبالغ فيها، بل كانت مناسبة لاستغلال العملية لأغراض غير معلنة وتصرفات هامشية، نعم توجد سدود المتعددة ولكن الجفاف أبان على محنة البادية لتوفير الماء لأبناءهم وماشيتهم ونشاهد الماء، نعم ينتج المغرب ما يقرب من 15 مليار متر مكعب ولكن مكتب الماء الصالح للشرب يسوق 200 مليون متر مكعب أي 4% ألم يكن من الأحسن جر الأنابيب للمناطق الجافة عوض حفر الآبار الجافة؟ أما توزيع الماء بالصهاريج المتنقلة فهو بالتالي كان محط تجاوزات وتصرفات همجية تبعت عن التهكم، لذلك نتساءل ما معنى الترشيد والتخليق في وزارة التجهيز؟

السيد الرئيس.

لقد بدأ السيد الوزير بموضوعية وبموضوع فك العزلة عن العالم القروي وصيانة الشبكة الطرقية، إننا لا ننكر أن العزلة قد تم فكها عن العديد من المناطق ولازالت المجموعات السكنية والمداشر تنتظر، لأن فك العزلة يعني فتح طريق معبد يتوفر على القناطر ويمكن الإعتماد عليه في الشتاء والصيف. إن فك العزلة لا يعني تمرير آليات لتوطئة الأرض إن حاجيات البادية تتكاثر نظرا للإقصاء الطويل الذي عانت منه ولا يجب القيام بمعاملة لدر الغبار على العيون واعتبارها نافعة للمجتمع القروي واستغلال طفرته المزعومة. أما فرص الشغل التي كان من المفروض أن تضمنها بوفرة وزارة التجهيز نظرا لضخامة مشاريعها فهي لن تنفع العالم القروي بشيء، حيث استعملت المقاولات الحضرية عوض اليد العاملة وخير دليل على ذلك هو استمرار الهجرة القروية نحو المدن ونذكر بأننا لازلنا ننتظر نتائج تحريات اللجنة الوطنية حول البرنامج الوطني لمحاربة الجفاف والسلام عليكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد عقا الغازي.

الكلمة الآن للسيد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا سيد الرئيس،

سيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يسعدني بأن أساهم باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في مناقشة بعض القطاعات المندرجة ضمن لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. فقطاع التجهيز يعتبر من القطاعات الأساسية الهامة في بلادنا لارتباطه الوثيق بالعديد من القطاعات الأخرى التي يبقى تطورها ونماءها رهينا بمدى قدرة هذا القطاع على صيانة وتنمية البنيات التحتية للمملكة.

وفي البادية ومن خلال قراءتنا للأرقام المتضمنة في الميزانية، فإننا نسجل ضعف الإعتمادات المخصصة وبالتالي ضرورة التركيز على ترتيب الأولويات والعمل على ترسيخ الثقافة التشاركية مع باقي الفاعلين في هذا القطاع للمساهمة من جانبهم في إنجاز المشاريع الهامة التي تتطلب الإسراع في إنجازها لتلبية بعض حاجيات المواطنين بمختلف الجهات خصوصا بالعالم القروي.

ولا يمكن الخوض في هذا القطاع دون التطرق إلى الإنعكاسات الخطيرة لسنوات الجفاف وتأثيرها البليغ على الموارد المائية ولازلنا في فريقنا نفتخر بالسياسة الحسنية الحكيمة لضمان الأمن المائي ومواصلة جلالة الملك محمد السادس لرعايةهذا التوجه أصبح بالإمكان تعبئة ما يناهز 67 % من المياه القابلة للتعبئة وما خطاب جلالته أمام أعضاء المجلس الوطني للماء والمناخ في افتتاح الدورة التاسعة إلا ترسيخ لهذه السياسة ورسم لمعالمها الواضحة.

إننا نسجل الإهتمام الذي توليه الوزارة لمسألة تدبير استغلال مياهنا الجوفية وإنجازها للبرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وإنجاز منشآت التخزين لتحويل المياه من الأحواض ذات الفائض نحو الأحواض المعوزة وهو ما سيمكن بدون شك من تحقيق توازن وتضامن بين مختلف الجهات إلى جانب إحداث وكالات جديدة، ستساعد على تحقيق اللامركزية في تدبير المياه على الصعيد الجهوي كما ننوه بسياسة إنجاز الأثقاب والآبار والتي شملت 1855 مجموعة سكنية قروية وذلك في إطار تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب. إلا أننا في فريقنا نرى إمكانية تحقيق نتائج أفضل، خصوصا إذا تظافرت الجهود وتم التفكير في التعاون مع باقي القطاعات الحكومية المتدخلة ونخص بالذكر وزارة الفلاحة وذلك بسن طرق جديدة وعصرية في عملية الري لاسترجاع المياه الضائعة والمستعملة ستمكن من اقتصاد استهلاك المياه ومسايرة التطور التكنولوجي الحاصل ببلادنا في المجال، كما نعتبر الماء هو مادة استراتيجية وينبغي أن يحتل التنقيب عنه مرتبة رئيسية في انشغالاتنا الوطنية. نحن نرى الآن استغلال كل المياه الجوفية التي تتوفر عليها بلادنا، كما أن السدود لاتعمل بكل طاقتها نظرا لتراكم الأوحال بالعديد منها، زيادة على الاستغلال الغير المعقلن للمياه السطحية بسبب التدبير والضياع في وقت تطرح على بلادنا محاربة الجفاف وذلك بالتوجه أساسا إلى توفير المياه وإضافة لمجهودات وزارة التجهيز وبالتعاون مع وزارة الفلاحة، فإن تكثيف الحملات التحسيسية بأهمية الماء يمكن أن يساعد في حسن تدبير هذه المادة الثمينة.

وفي المجال الطرقي فإن تطوير وتنمية الشبكة الطرقية يطرح نفسه بإلحاح فالطرق تبقى رهانا قويا لتنشيط الجسم الاقتصادي والاجتماعي المغربي، وإذ نسجل لوزارة النقل ما اتخذته من تدابير لفك العزلة عن العالم القروي وتدخلها عن طريق مصالحها الجهوية بتهييء ما يناهز 300 كلم سنويا ومواصلة صيانة المسالك الطرقية ، فإننا في المقابل نؤكد عن ضرورة اعتماد سياسة الشراكة مع الجماعات المحلية للتخفيف من حدة العجز رغم أن الجماعات الأكثر حاجة للطرق هي ر حاجة للموارد المالية وإشراكها في المشاريع المحلية لأنها الأقرب للسكان والعارفة باحتياجاتهم في هذا المجال وباعتبارها مجالس منتخبة لتمثيلهم وبالنسبة للطرق السيارة فلابد من رفع وثيرة الإنجاز لأنها تساهم في تقوية السلامة الطرقية وتسهيل المواصلات بين البلاد وتساهم بشكل أكيد في تنمية الاستثمارات في المناطق البعيدة عن المركز.

وفيما يخص الموانئ فإن الاعتمادات المرصودة للإستثمار في هذا القطاع تبقى بعيدة عن ما ننشده من إعادة الهيكلة لعصرنة وسائل النقل وصيانة منشآته وهو ما يتطلب بدل المزيد من الجهود لتأهيل موانئنا المغربية لمسايرة التطور الهائل الذي يعرفه الرواج الاقتصادي العالمي،فهي نافذة بلادنا على باقي الدول والمنفذ أمام صادراتنا الخارجية الفلاحية منهاوالصناعية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن العلاقة بين النقل والشبكة الطرقية علاقة تأثير ، فهي تأثر

كما أشرنا إلى ذلك على مختلف مناحي الحياة وترتبط بشكل وثيق بما نسجله يوميا من حوادث السير عبر مختلف مناطق المملكة وبتطور حرب الطرقات المتصاعدة.

إننا في فريقنا واعون بأن هذه الكارثة تتجاوز وتفوق جودة الطرق، إذ يتحمل السائقون والراجلون مسؤوليتهم كذلك وقد سجلنا كيف اعترض أرباب الشاحنات على استعمال جهاز المراقبة "الموشار" رغم أنه سيحد من وقوع الحوادث، لذا يجب العمل على تطوير وتشديد وسائل المراقبة واعتماد الصرامة بدءا من تسليم رخص السياقة وصولا إلى الفحص التقني للسيارات والرفع من قيمة الدعائر الزجرية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعوا إلى التعجيل بإخراج المدونة الخاصة بالسياقة.

ونظرا لأن النقل الطرقي يشكل نسبة هامة في سوق النقل بخلاف أنماط أخرى يمثل نسبة 94٪ من السوق،فلابد من نهج سياسة واضحة ترمي إلى إصلاح نظام النقل حتى يواكب تطور المنظومة الاقتصادية الوطنية واتخاد المزيد من التدابير ، فإننا نرى ضرورة ضبط عملية تسليم الرخص وإحداث صندوق لتجديد أسطول العربات وتشجيع الاتفاقيات مع الدول الصديقة للإعتراف المتبادل برخص السياقة وهنا نسجل ماتعانيه الجالية المغربية المتواجدة بإسبانيا.

ويبقى العالم القروي أحد الأولويات التي على الوزارة التفكير فيها بتجديد الآن الأمر لايتعلق بحركة السير العادية كما هو في الحواضر ولكن بمسألة الحياة أو الموت لأنها تفك العزلة عنهم وتحفظ لهم حقهم في العيش.

وفيما يتعلق بالنقل السككي، فلازلنا نؤكد على العجز الذي يعيشه هذا القطاع وما خصص له في المزانية يذهب لسد النقص الحاصل في مجال التسيير وعلى المكتب إعتماد المزيد من الشفافية والوضوح ، الخضوع للقانون الجاري به العمل في مجال الصفقات العمومية وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تثنية الخطوط لأنها لا تتطلب مصاريف أكبر ويمكنها أن تساهم في توفيرالعدد المطلوب من القطارات وتفادي الإزدحام والتأخير في مواعيد الرحلات.

إن النهوض بهذا النوع من النقل يستدعي العمل على صيانة المنشآت وتحديث تجهيزات العربات وتوفير السلامة السككية، هذا دون إغفال ضرورة الإهتمام بالمسؤولين عن هذا القطاع والعاملين به ذلك بمعالجة ملفات الترقية الاستثنائية للموظفين بمختلف درجاتهم والإسراع بحل الترعات المتعلقة بالملكية العمومية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

تلك بعض الملاحظات والاقتراحات التي أديناها في الحيز الزمني المخصص لنا، دافعنا في ذلك الطموح إلى تحقيق ما هو أفضل لهذين القطاعين وحرصنا على المساهمة في بناء المغرب الحديث متقدما اقتصاديا واجتماعيا وفقنا الله لما فيه خير وطننا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدرئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد حسن واهروش عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم في هذه الجلسة العمومية باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لأستعرض وجهةنظرنا بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيز والتنمية الجهوية برسم مشروع القانون المالي لسنة ٢٠٠٢، وأشير في البداية إلى أن المناقشة التي راجت داخل لجنة المالية مكنتنا من تناول تفاصيل مختلف الميزانيات وسمحت لنا بتقديم الإقتراحات والملاحضات المتصلة بقطاعات تدبير المالية العمومية والتجهيز والتخطيط والتوقعات الاقتصادية والنقل وباقي الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة وأتيحت لنا الفرصة كذلك للإستماع لكل التفسيرات والشروحات سواء من طرف السيد وزير المالية فيما يرتبط ببنية الميزانية ككل وما تتضمنه من مقتضيات من طرف باقي السادة الوزراء كل بالنسبة للقطاع الذي يشرف عليه ولذلك فإنني سأركز في هذا التدخل على مناقشة السياسة العامة للحكومة في قطاعين أساسيين يتمثلان في قطاع التجهيز والنقل والملاحة التجارية.

فبالنسبة لقطاع التجهيز، فلست بحاجة للتذكير بحجم

الخصاص وثقل التركة السلبية في ميدان التجهيزات الأساسية ، الشيء الذي حال دون تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية المنشودة وساهم في تدهور الخدمات المقدمة للمواطنين وأدى إلى تكريس عزلة بعض المناطق وحال دون النهوض بالعالم القروي. ومنذ تولي الحكومة الحالية مهمة تدبير الشأن العام اعتبرت مسألة تجهيز البلاد بما فيه الحاجة إليه من بنيات تحتية من المهام الرئيسية التي تستدعي بدل المزيد من المجهودات وفق منهجية عقلانية ترتب الأولويات وترشد استعمال الوسائل والإمكانيات والعمل بمبدأ التضامن الوطني للتقليص من الفوارق الجهوية وتقوية الوحدة الوطنية ، إذ أن تجهيز البلاد بما هي في حاجة إليه من طرق سيارة وموانئ وسدود ومطارات وغيرها من البنية التحتية لايهم فقط تحسين ظروف عيش المواطنين يتوقف هذا التجهيز إعطاء الدفعة الضرورية للاستثمارات الوطنية وتقوية قدرة المغرب على استقطاب الإستثمارات الخارجية وهو ما سيؤدي بالنهوض بالتشغيل وتنشيط الحركة الاقتصادية.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن نناقش مشروع ميزانية المالية لسنة 2002 دون أن نستحضر الوضعية الراهنة العصيبة بفعل كارثة الجفاف وكلنا ندرك حجم الخسارة بالنسبة لاقتصادنا الوطني وندرك طبيعة الإكراهات والصعوبات التي تزيد الوضعية تعقيدا.

إن محنة الجفاف التي تعيشها بلادنا لسنة أخرى وتحول هذه الظاهرة إلى معطى بنيوي يستلزم على المدى المتوسط والبعيد بلورة خطط اقتصادية تسمح بتغيير البنية الاقتصادية وصنف الإتجاه الذي يؤدي إلى انبثاق طاقات جديدة وإعادة النظر في أساليب تمويل فلاحتنا وتطوير محيط وظروف العيش بالعالم القروي من خلال فتح أوراش التجهيز الكبرى بما يتناسب والخصوصيات الطبيعية والاقتصادية وغيرها لكل جهة من جهات البلاد.

وفي هذا الإطار يجب العمل على مواصلة الجهود في مجال تشييد السدود الكبرى بما يمكن من استغلالها بفعالية كما يستلزم الإستثمار في تجهيز العديد من المناطق بالسدود الصغرى والمتوسطة ونسوق في هذا الصدد مثال سد تكسور بدائرة مجاط بإقليم شيشاوة والمبرمج في سنة 2003 وأتمنى أن يرى هذا المشروع النور في التاريخ المحدد له وإذا كانت هذه المشاريع التجهيزية تهدف إلى النهوض بالفلاحة المسقية، فإن المبادرات الأخرى الهادفة إلى ضمان الأمن المائي لا تقل عنها أهمية وهو ما يفرض تدعيم تدخلات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في العالم القروي وتطوير أساليب الشراكة التي أعطت نتائج مشجعة حتى الآن وهي نفس النتائج الإجابية التي أسفرت عنها الأوراش المهمة في مجالات حفر الآبار وإصلاح العيون والمطفيات ومحاربة النقط السوداء كما هو الشأن بالنسبة للنقط السوداء ما بين مراكش وأكادير وما بين سطات ومراكش. وفي نفس السياق يجب تكثيف تدخلات المكتب الوطني للكهرباء بالعالم القروي وإنجاز مختلف برامج التجهيز بالطرق الوطنية وفتح المسالك، إذ أن فك العزلة عن العالم القروي يعتبر الرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تحقيق الأداء الحكومي في هذا القطاع يرتبط خاصة بتطوير وضعية المؤسسات العمومية العاملة بالقطاع وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين وتقوية قدرتها على المنافسة.

وبالنسبة لقطاع الطرق السيارة يجب مواصلة دعم الشركة الوطنية للطرق السيارة لما ينتظر من هذا الاستثمار من نتائج إيجابية في المستقبل بتحسين الخدمات المقدمة في مجال النقل عموما من خلال بدل المزيد من الجهود في مجال النقل السككي والطرقي بتجديد حاضرات العربات وعصرنة قطاع نقل البضائع اعتبارا لماله من دور في إنعاش الحركة التجارية وتحسين الظروف التي تقدم فيها خدمات نقل المواطنين سواء بالنسبة لوسائل النقل العمومي أو تلك التي يشرف عليها الخواص.

وفي هذا الصدد فإننا نستغل هذه المناسبة لتوجه نداء للمسؤولين في وزارة النقل ولغيرها من الجهات المسؤولة وعموم الفاعلين والمعنيين قصد تظافر جهود الجميع لمواجهة آفات حوادث السير التي تسبب سنويا في خسائر مهمة سواء مادية أو في الأرواح.

السيد الرئيس،

إن الأسباب التي تؤدي إلى حوادث السير، فهي تهور الراجلين والسرعة وعدم العناية بالسيارة وكذلك السياقة في حالة عياء وكذلك السياقة في حالة السكر. وبخصوص النقل السككي فإن المكتب الوطني للسكك الحديدية مدعو لتطوير وضعيته وضبط توازناته المالية بما يمكنه من إنجاز استثمارات جديدة لتحديث بنيات النقل السككي عموما وإنجاز بعض مشاريع النقل السككي الذي قيل عنه الكثير دون أن ترى النور.

وفي ختام هذا التدخل لابد من الإشارة إلى ضرورة إيلاء

كامل العناية لقطاع النقل الجوي والدعم اللازم لشركة الخطوط الملكية المغربية، مما يمكن من تحسين الخدمات وتنويعها وتخفيض الأثمنة للإنخراط في المنافسة الدولية، كما يجب التأكيد على ضرورة النهوض بالقطاع الجوي للبضائع الذي من شأنه أن يدعم قطاع التصدير.

وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على تدخله.

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم السي المفضل بنعلوش عن الفريق الإشتراكي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد المفضل بنعلوش.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتجهيزات.

إن التطرق بالدرس والتحليل والنقد أحيانا إلى هذه الميزانيات القطاعية يأخذ أهميته من كونه يبرز السياسة العامة للحكومة في هاته القطاعات ويضع الأهداف والوسائل المعتمدة لتحقيق ذلك ، فكيف نظرت الحكومة إلى هاته القطاعات؟ لقد اعتمدت في ذلك على ثلاث مقاربات.

أولها: تقوية التداخل العضوي بين الاهتمامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

وثانيها: تقدم لوضع أسس الشراكة من أجل تحفيز وإنعاش الاستثمار.

وثالثها: مواجهة الأشكال الصارخة في مضمار الخصاص الاجتماعي. وذلك بالرغم من وطأة الإكراهات الناجمة عن بنية غير ميسرة بسبب حجم المديونية العمومية العامة وتظافر عوامل داخلية كالجفاف والمتأخرات المالية للخزينة العمومية التي ورثتها حكومة التناوب التوافقي وخارجية كارتفاع فاتورة النفط وارتفاع قيمة الدولار وتأثر الاقتصاد بعد أحداث ١١ شتنبر، مما لم ييسر الوصول إلى ظرفية اقتضادية منشودة ورغم كل ذلك استطاعت حكومة التناوب التوافقي برئاسة المجاهد عبد الرحمان اليوسفي أن تتغلب على مشاكل الحاضر في بعدها الاجتماعي والاقتصادي والتدبيري.

وإننا في الفريق الاشتراكي إذ نثمن هذه التدابير ننوه بالمجهودات التي قام ويقوم بها السيد الوزير الأول على الأصعدة التالية.

المجال الدبلوماسي.

نظرا لرصيده التاريخي وإشعاعه السياسي على المستوى العالمي، فإنه استطاع أن يكسب إلى الصف المغربي عدة دول وازنة لصالح وحدتنا الترابية وذلك عن طريق زيارات العمل التي قام بها إلى أمريكا الجنوبية والهند وسوريا وإيران وبعض الدول الإفريقية، ناهيك عن النتائج الاقتصادية الإيجابية المتمثلة في جلب الاستثمارات الخارجية ومعالجة الكثير من ديون المغرب عن طريق تحويلها إلى استثمارات أو استبدالها بفوائد ميسرة.

ثانيا إشرافه وحرصه الشديد على تنفيد برامج محاربة أثر الجفاف الذي ضرب المغرب لثلاث مواسم متوالية وذلك بمواصلة تدخلات عمومية للرفع من مستوى العيش داخل العالم القروي واتخاد إجراءات للتخفيف من آفة البطالة وإنعاش التشغيل وكذا توفير الماء الصالح للشرب من أجل تثبيت السكان بقراهم ومساكنهم والتخفيف من مديونية الفلاحين والإلغاء الجزئي لبعض القروض.

ثالثا: الوفاء والإلتزام الذي أعطاه لممثلي المتقاعدين الذين اجتمعوا به وذلك لتحسين وضعيتهم ومن عبر تعميم تطبيق إصلاح نظام المعاشات لسنة 1997 والذي يشتمل 191،325 متقاعد مدني ،عسكري بما فيهم ذوي الحقوق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ونحن نناقش الميزانيات الفرعية لهذه اللجنة لابد أن نتطرق إلى الميزانيات القطاعية للوزارات التالية.

1- وزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية.

تطبيقا للمقتضيات الدستورية التي وردت في دستور 1996

رجعت للتخطيط مكانته وأهميته كإحدى السبل للتدبير السليم للشأن العام. وهذه العودة لم تكن بنظرة أورتودكسية متحجرة كما كان الشأن بالنسبة للتخطيط بالأنظمة الشيوعية وللإشارة فقط فإن ميزانية هذه الوزارة تضاعفت ٥ مرات في ظرف ثلاث سنوات نظرا للخصاص الفظيع الذي خلفته الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون البلاد.

إن الخط العشوائي كان هو سمة المغرب في هذا القطاع ويمكن أن نفتخر الآن بدرجة التقدم الملموس في رصد التطورات التي تطبع مجال الاقتصاد العالمي والوطني وكذا الآفاق المستقبلية على المدى القصير والمتوسط على ضوء معطيات الظرفية الاقتصادية والتوقعات المرتقبة وذلك من أجل تأهيل النظام الوطني للمعلومات والأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تكوين أطر عليا في مجال الإحصاء وعلوم الإعلام في أفق التمكن من وضع ميزانية اقتصادية إنساجما مع القانون التنظيمي للمالية وحتى لا تصبح وزارة المالية وزارة تراعي التوازنات الماكرو اقتصادية فقط بل وزارة الاقتصاد والمالية.

وإذا كنا نسجل بارتياح تماشي الإنجازات طبقا للمخطط الوطني للتنمية، بل في بعض الأحيان القيام بمشاريع كبرى غير مذكورة كالطريق الساحلي، فإننا نسجل بنوع من القلق التأخر الحاصل في خروج المخططات الجهوية والمحلية إلى حيز الوجود.

2 - وزارة التجهيز.

تتولى هذه الوزارة تدبير قطاعات حيوية بل واستراتيجية في أفق تنمية شمولية ومستديمة على مستوى تأهيل البنى التحتية الأساسية كالطرق وبناء السدود لتوفير الماء سواء من أجل السقي أو الشرب. وإذا كانت بعض المعطيات الرقمية تفيد بأن كل مواطن مغربي يستفيد الآن من 800 متر مكعب من المياه، فإن هذه الكمية ستنخفض في غضون العقدين المقبلين إلى النصف وصائب من يقول بأن الحروب القادمة ستكون حروب ماء. هذه الثروة التي أصبحت مادة أساسية للوجود البشري وهكذا فإن السياسة القديمة التي اتبعها المغرب لتشييد العديد من السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى أصابت الهدف وأمنت حاجيات المواطنين من هذه المادة الحيوية. وتأكيد لذلك لابد أن نشير ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز إلى العناية التي أولاها القانون الحالي لهذه الوزارة إذ فاقت اعتمادات الأداء والإلتزام لسنتي 2002 و2003، 10 مليار درهم بغض النظر عن الاعتماد المخصص للصندوق الوطني للطرق والذي يفوق مليار و300 مليون درهم. هذا الصندوق الذي وضع أساسا لبناء وإعداد الطرق بالعالم القروي والذي فاقت إنجازاته في الثلاث سنين الأخيرة 500 كلم بين بناء وإعداد، لكن ونظرا للحاجيات الهائلة التي للعالم القروي في ميدان الطرق والناجمة عن سياسة التهميش المنهج التي مارستها الحكومات السابقة في حق العالم القروي كان حديثها عنه شعارات جوفاء وكلام ملاك لا غير، قلت ونظرا لتلك الحاجيات فإن لهذه الوزارة بذل المزيد من الجهود من أجل الحد من النقص الحاصل ولما لاالتفكير في برامج مندمجة على غرار ما فعله المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وكذا المكتب الوطني للكهرباء وذلك من أجل تأهيل العالم القروي الذي ساكنته أكثر من نصف سكان المغرب ليصبح قطبا لجلب التنمية المستديمة.

3 - الوزارة الأولى، إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد دأبت هذه الوزارة حديثة العهد على تكريس مفهوم الحوار الديمقراطي المبني على التشاور بين المتدخلين في المجال، إيمانا منها بأن المجال هو للمغاربة أجمعين حالا ومستقبلا وإعداده قمين وأن يشارك فيه كل المواطنين وذلك من أجل بلورة تصور واضح يقودنا في نهاية المطاف إلى إعداد ميثاق وطني حول إعداد التراب، تراعي فيه الخصوصيات الجهوية والمحلية وإلقاء نظرة مقارنة على الحالة التي كان يعيشها القطاع قبل تولي حكومة التناوب تدبيره، فإننا نجمل وضعيته في المثل المغربي "الوجه المشترك دائما متسخ".

إن تدخل أطراف متعددة ومتباينة في هذا القطاع جعلت الفوضى والتسيب يعشعشان فيه حتى أضحت مدننا وقرانا سمتها الكبرى التشويه العمراني والبناء والعشوائي عن طريق الإجراءات العملية التالية.

- رسم جديد مفروض على الإسمنت.

- تدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية.

- وضع مخطط عشري لمحاربة السكن غير اللائق مع توفير الموارد المالية الكافية والتي تقدر بـ 13مليار درهم.

- تأهيل مؤسسات متدخلة في القطاع لتستجيب لرغبات السكان.

- تشجيع سياسة السكن التدريجي.

- إخراج قانون تأهيل العمران إلى حيز الوجود في السنة المقبلة .

- إحداث المجلس الأعلى لإعداد التراب.

- مواصلة تغطية المراكز والجماعات بوثائق التعمير والتي تصل الآن 30% فقط علما بأن هذه التغطية لم تكن تتعدى 14 %من مجموع التراب الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد كان قطاع البيئة يعتبر موضوعا للترفيه ولم توليه الحكومات السابقة العناية اللازمة ظانة منها بلدنا غير معني بذلك ولكن مع إجراء الدراسات المعقمة في هذا المجال تبين أن بيئتنا في خطر وبالتالي لابد من وضع سياسة حازمة وصارمة لنجعل بيئتنا نقية لنا ولأجيالنا ولابد أن نهنئ بهذه المناسبة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة على النجاح التام الموفق الذي حققه مؤتمر مراكش للتغيرات المناخية والذي شارك فيه أزيد من 4600 مشارك من مختلف بقاع العالم وذلك بفضل كفاءة ومقدرة الأطر المغربية التي رفعت رأس المغرب عاليا وأظهرت أن الفعاليات والكوادر المنتمية لدول الجنوب حين تتوفر الإمكانيات اللازمة، تساهم بشكل في اقتراح الحلول الملائمة لمشاكل البيئة وما يعطي المناخ من اضطرابات وتغيرات تجعل مستقبل الإنسان في مهب الريح. لكن بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا القطاع ونظرا للتراكمات الفضيعة فيه فإن في الفريق الاشتراكي نرى أن الوزارة.

1 - الإسراع بتقديم قانون تأهيل العمران إلى البرلمان.

2 - تفعيل دور الوكالات الحضرية بجعلها أداة للتنمية وإنعاش الاستثمار وذلك عن طريق مدها بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وتبسيط المساطر وتيسير سبل النشاط الاقتصادي.

3 - إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع والتي توجد تحت وصاية الوزارة.

4 - الإسراع في إنهاء البرنامج الوطني لبناء 200 ألف سكن اجتماعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين ، إذ نناقش الميزانيات الفرعية للقطاعات السالفة الذكر ننطلق من مبدأ قناعة حزبية بكوننا سنظل قوة اقتراحية تساند الحكومة منوهة بالجوانب التي طالها النجاح ومنبهة إلى أوجه القصور والاختلالات حتى نتمكن جميعا من مقاومة الفساد والمفسدين الذين يتربصون الدوائر بهذه التجربة، تجربة الانتقال الديمقراطي ونعلن أننا متمسكون وحريصون على إنجاحها وذلك في أفق الرفع من وثيرة النشاط الاقتصادي وتأهيل المؤسسات العمومية وتطهيرها وكذا التوزيع العادل للثروات الوطنية والحد من الفوارق الجهوية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن أعطي الكلمة لآخر متدخل السي العلمي لهوير عن الفريق الكنفدرالي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد العلمي لهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكنفدرالي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2002.

إننا نعتبر وزارة الاقتصاد والمالية كما هو متعارف عليها في الأدبيات الإقتصادية وفي تجارب البلدان التي تنشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها محركا أساسيا لشرايين الدورة الإنتاجية، ذلك وفي إطار ما التزمت به حكومتكم بخصوص تدبير المالية العمومية اقترحنا عليكم إعادة النظر في هيكلة وتنظيم هذه

الوزارة في أفق تأهيل العنصر البشري وعصرنة مديرية الضرائب عبر تبسيط المساطر وتوحيدها وتعميم المعلوميات وإمداد الخزينة العامة بالموارد البشرية للتمكن من التغطية الترابية وكذلك تدعيم مديرية الضرائب بالمحققين لتغطية الحاجيات وتفعيل الآليات والمؤسسات المتعلقة بمراقبة المالية للمؤسسات العمومية، إلا أن كل ذلك لم يجد لديكم الآذان الصاغية، فعوض أن تدعم مديرية الضرائب بالمزيد من المحققين بناء على طلبنا المتكرر والهادف إلى حماية المال العام والزيادة منه وتحقيق العدالة الجبائية بين الملزمين، إذ كيف يعقل أن ترقب 78 ألف مؤسسة من طرف 300 محقق أي معدل الإنتاجية لكل واحد منهم 3 ملفات في السنة فقد تم الاستغناء على خدمات حوالي 100 بإحالتهم على مصالح أخرى.

وفيما يتعلق بالمطالب الملحة لشغيلة هذا القطاع نلح على ضرورة.

1 - فتح الملفات ملف الحريات النقابية النتعلق بالجمارك ورفع الخلط الحاصل في التعامل مع حاملي الأسلحة يمنعهم القانون من الحق النقابي وعدم تعميم ذلك على الصنف الإداري الذي له الحق في التنظيم النقابي.

2 - احترام مقتضيات الفصل 38 مكرر مرتين من قانون الوظيفة العمومية القاضي بإعادة الإنتشار الذي عرف خرقا في التطبيق دون الأخد بعين الاعتبار مقتضيات الفصل 64 من نفس القانون الذي عرف خرقا في ابتطبيقه ون الأخد بعين الاعتبار مقتضيات الفصل 64 من نفس القانون الذي يلزم الإدارة بأن تأخد بعين الاعتبار طلبات المعنيين بالأمر وحالاتهم العائلية ومن دون استشارة اللجن الثنائية الخاصة به ته الإطارات التي تم نقلها.

3 - فتح افتحاص بخصوص الضرائب للتأكد من نفقات هذه المديرية فيما يخص ملف الساعات الإضافية، ملف التعويضات الخاصة المتعلقة بتنقل بعض الموظفين السامين، ملف ميزانية إعادة التجهيز المعلوماتي للمديرية، ملف ميزانية التكوين وأيضا بنفس المديرية.

4 - تمكين أعوان المتابعات بالخزينة العامة بالمملكة من بطاقة التكليف بمهمة تسمح لهم بالقيام بمهامهم طبقا لمدونة تحصيل الديون العمومية.

أما فيما يخص محور التجهيز، فإننا نعتبر في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إقلاع تنموي فعلي لن يتحقق بفتح أوراش الإصلاح في التعليم والإدارة والعدل والمجال الفلاحي والسياحي فقط، بل يتطلب بالموازاة إلى ذلك تمكين البلاد من الكفاية في محل التجهيز والبنيات التحتية الضرورية من طرق وماء وكهرباء وموانئ. مع العلم أن المغرب ظل ولأزيد من 4 عقود يعاني من خصاص مهول في هذا المجال. وللأسف لم تضف الحكومة الحالية جديدا يمكن أن يعتز به المغاربة كما أن الرأسمال البشري الذي يعمل في إدارة وزارة التجهيز طالب ومازال يطالب بتحسين أوضاعه المادية والاجتماعية تعلق الأمر بالأنظمة الأساسية والترقية الداخلية والتكوين المستمر وترسيم الأعوان العرضيين والميامين والإنصاف في نظام التعويضات أو تعلق الأمر بإشراك النقابات كحركات إدارية وفي إعداد جداول الترقية عن طريق الإختيار.

فيما يخص النقل والملاحة التجارية، يشكل هذا القطاع قطاع النقل والملاحة التجارية أساس كل حركة اقتصادية، حيث لا يمكن تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي العقلاني المنشود دون تطويره وتحديثه وعصرنته وإذ نسجل غياب أي تطور على مستوى حل المشاكل المطروحة على وزارة النقل والملاحة التجارية فإننا نجددالطلب بضرورة الإنكباب على معالجة الملفات المطلبية لمجموع شغيلةالقطاع.

فبخصوص المكتب الوطني للنقل لم تشرع الأطراف المعنية داخل القطاع باتخاد التدابير التنظيمية وخلق المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الانتقالية التي ينص عليها قانون 99 ـ 16 المتعلق بتحرير النقل الطرقي للبضائع، علماأنه لم يبق على نهاية الأجل سوى سنة ونصف. كما نلح على ضرورة وضع قانون أساسي جديد يتماشى مع التحولات التي ستعرفهاالمؤسسة ومع الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه في المجال التجاري وعلى تنفيذ الالتزامات التي تم الإتفاق عليها بين مختلف الفرقاء الإجتماعيين ومنها إدماج المستخدمين العرضيين.

وبخصوص المكتب الوطني للسكك الحديدية نسجل استمرار نفس القضايا المطروحة سابقا نذكر عنها: تدهور ظروف العمل بسب بقلة الوسائل والأدوات لإنجاز المهام المطلوبة، عدم إخراج شبكة الأجور إلى حيز الوجود، غياب تحفيز السككيين عن طريق توسيع الترقية الداخلية وإعادة ترتيب حاملي الشهادات، المطالبة بعدم المساس بصندوق التقاعد وإعادة النظر في الإتفاقية المبرمة حول حوادث الشغل.

أمافيمايخص الخطوط المغربية الجوية، فرغم الإدعاءات للصعوبات التي تعرفهانتيجة أزمة 11 شتنبر فإننا نسجل تبدير الأموال على حساب المستخدمين وغياب الحوارالجادمع الممثلين النقابيين.

السيد الرئيس،

فيما يخص محور إعداد التراب الوطني والبيئة والإسكان، لقد أكد التصريح الحكومي بخصوص قطاع الإسكان على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ومحاربة السكن غير اللائق وإنعاش السكن الإجتماعي، فأين نحن اليوم من هذه الأهداف الكبرى التي تم الإلتزام بها منذ ٤ سنوات خلت؟

إن أهم مايمكن أن نقول جوابا على هذا السؤال انطلاقا من ما ينطق به واقع الحال السكني بالمغرب أن ما عرفته 4 سنوات الأخيرة هو الجمود والغياب التام لأي سياسة سكنية ترفع المعاناة عن شعبنا، اللهم المجهود الجبار الذي بذلته الحكومة على مستوى التلميع الإعلامي، نعلم ويعلم الجميع المندوبيات والمديريات الجهوية والمركزية في حالة عطالة تامة، مما يترجم غياب أي منظور يستهدف استثمار الموارد البشرية التي يتوفر عليها القطاع إسهاما في تطويره والرفع من مردوديته، كما نعلم ويعلم الجميع أن سياسة الوزارة بخصوص الدراسات والأبحاث هي سياسة تبديرية لأنها لاتجد إلا الطريق إلى الرفوف بدل التوجه إلى دينامية الأداء المرتبطة بالقطاع ولا أحد اليوم يجادل في أن سياسة محاربة السكن غير اللائق بالوثيرة الحالية لمحاربة هذه الظاهرة لايمكنها أن تواجه الزيادات الهائلة التي يعرفها تطور السكن غير اللائق بالمغرب.

فيما يخص محور التوقعات الاقتصادية والتخطيط، نؤكد أن تحولات عالم اليوم ومايحمله من تحديات لمجتمعنا وتواثر تداعياته التي تفصح بالملموس عن أهدافه ومراميه تفرض على المغرب تنميةالقدرة على التوقع وإنتاج مقاربات احتمالية لتأطير الفعل الوطني في كافة الحقول والمجالات بتمكين النسيج الاقتصادي والاجتماعي من وقاية مسبقة اتجاه أي تضييق محتمل، هذا الدور موكول لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط التي من المفروض أن تتحول إلى مركز لإنتاج المعرفة وامتلاك المعطيات وتنظيمها وإشاعتها، فما هي المقاربة الإحتمالية التي أنتجتها وزارة التوقعات بخصوص تبغيات 11 شتنبر 2001 وانعكاساتها المحتملة على المغرب مثلا؟ وما علاقة هذه الوزارة بوزارة المالية على الخصوص وبغيرها من الوزارات على مستوى الفعل الوقائي وبخصوص هذه الانعكاسات؟.

لقد طالبنا بضرورة تفعيل هذه الوزارة وجعل أدائها ومنتوجها قاعدة لسن السياسة العامة والقطاعية، لكن مع الأسف بقيت وكأنها غير موجودة كمكون من مكونات العمل الحكومي،

السيد الرئيس، لا.

يخرج النهج الذي تسلكه الحكومة في قطاع البريد وتقنيات الاتصالات على النهج العام الذي تسلكه في بعض القطاعات والذي يتسم بتغييب الطلب الاجتماعي فيما يخص المخططات التي تحضر للقطاع بالتنصل عن الالتزامات التي تم التوقيع عليها منذ أكثر من سنتين وتحت إشراف الوزير الأول ونفس الأمر بالنسبة للإتفاقيات التي تم توقيعها مع المؤسسات في القطاع فيما بعد،حيث أن القانون الأساسي لمستخدمي بريد المغرب لازال في الأمانة العامة ولاندري متى سيتم الإفراج عنه؟ والقانون الأساسي لمستخدمي اتصالات المغرب لم يتم حتى تحضير مشروع له؟ التقاعد التكميلي والتغطية الصحية التكميلية لازالت في أغلب الأحيان على مستوى مشاريع غير مكتملة وفي نفس الوقت يتم التحضير لمشاريع ذات أهمية بالغة على مستقبل القطاع والعاملين به سواء بالنسبة لفتح الخط الثابث أمام المنافسة وذلك دون أدنى استشارة مع المستخدمين وممثليهم النقابيين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

انطلاقا من كل ما تم تسجيله في قراءتنا ومناقشتنا للميزانيات القطاعية داخل لجنتنا وحتى نبقى منسجمين مع قواعدنا ومع مبادئنا داخل منظمتنا الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وهذا بعد أن نبهنا وحذرنا وأندرنا خلال مداخلاتنا داخل مناقشة اللجن القطاعية ولم نجد للأسف الآذان الصاغية وإن مصلحة البلاد والأمانة التي هي على عاتقنا تفرض علينا التصويت بالرفض والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم وهكذا نكون أنهينا لائحة المتدخلين في مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية. أما الآن السادة الوزراء، إخواني المستشارسننتقل

إلى قطاع لجنة العدل، الكلمة للسيد مقرر اللجنة ، وزع التقرير ، شكرا إذن الكلمة بالنسبة لفريق الحركة الوطنية الشعبية توصلنا بتدخلها مكتوب وسنعمل على تدوينه بالنسبة لفريق الاتحاد الديمقراطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد الحسن الجامعي فليتفضل.

المستشار السيد الحسين الجامعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الديمقراطي للإسهام في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ووزارة حقوق الإنسان والوقوف على الصعوبات والإكراهات التي تعترض هذه القطاعات وأقترح بعض الحلول الكفيلة بتجاوزها ذلك في إطار إغناء وتعزيز الحوار والإستماع إلى الرأي الآخر.

وفي البداية لابد من أن أنوه بخيار الإصلاح الذي أصرت وزارة العدل على المضي فيه بالرغم من كل المعوقات الشيء الذي يستحق كل تشجيع ومساندة، نظرا لما لهذا من أهمية خاصة في توطيد عوامل الإستقرار وترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق تنمية شاملة ومستديمة وبالتالي المساهمة في تكريس الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإننا نسجل بارتياح تام إرادة وعزيمة السيد وزير العدل الهادفة إلى إصلاح شمولي للقضاء وتوطيد العلاقات بين الإدارة المركزية والمؤسسات القضائية والقضاء القضائي برمته من أجل إعادة الهيبة إلى قطاع العدل والثقة إلى نفوس المواطنين. إضافة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعرفها المجتمع الدولي، خصوصا وأن هناك إرادة ملكية قوية للدفع بعجلة الإصلاح حتى يتمتع قضاؤنا بالإستقلالية و الفعالية في الأداء، كما نسجل أيضا الجهود التي ترمي إلى الرفع من مستوى التكوين والتكوين المستمر في مختلف المجالات وتحديث البنية التقنية المعلوماتية للإدارة المركزية وبعض المحاكم آملين أن تعم هذه التجربة باقي المحاكم الأخرى ونسجل أيضا بإيجاب الهيكلة الجديدة للإدارة المركزية والمجلس الأعلى للقضاء لما لذلك من دور في تحسين سير العدالة والحد من أي تأثير في تدبير المسار المهني للقضاة.

وفي إطار تسهيل ولوج العدالة، فإننا في فريق الاتحاد الديمقراطي نثمن ما أقدمت عليه الوزارة من تحسين ظروف استقبال المتقاضين في المحاكم والاهتمام بشكاياتهم، إضافة إلى جهودها في إعداد مدونة الحقوق العينية. مما سيسهل إدماج العقار غير المحفظ والملكية العقارية في مسار التنمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن المساعي المبذولة في سبيل الإصلاح القضائي لازالت في حاجة إلى المزيد من الجهود خاصة على مستوى سلوكيات الفاعلين في السلك القضائي ومحيطه لأن ظاهرة الفساد والإرتشاء ماتزال قائمة بمحاكمنا التي هي من المفروض أن تكون ملجأ للمظلومين وحماية لكل الحقوق وهو ما يستلزم اتخاذ مواقف حازمة إزاء جميع المظاهر، التي يمكنها أن تخدش سمعة القضاء القضائي وذلك عن طريق تكثيف المراقبة وتفعيل دور التفتيش والضرب على أيدي جميع المتلاعبين بحقوق الناس وأعراضهم وتشجيع النزهاء الذين يقومون بمهامهم بتفان ونكران للذات.

وتبقى عصرنة هذا القطاع في منظورنا من الأولويات للرفع من مردوديته عن طريق تحديث أساليب التدبير وتعميم استعمال النظام المعلوماتي وتزويد المحاكم بالخزانات وتوسيع ربطها بشبكة الأنترنيت بهدف تطوير الإنفتاح والتواصل وكذا استكمال تأسيس المحاكم التجارية والإدارية حتى تغطي جميع جهات المملكة. ولا ننسى في هذا المجال توفير السكن الوظيفي لرجال القضاء لضمان عنصر الاستقرار لهم والتفرغ لأداء مهمتهم السامية على أحسن وجه.

بخصوص الميزانية المخصصة لهذا القطاع فإن مايمكن ملاحظته هو النقص الحاصل في ميزانية التسيير والاستثمار على عكس السنة الفارطة التي تميزت بزيادة ملحوظة، مع العلم أن ورش الإصلاح الذي نطمح إليه جميعا يتطلب موارد مالية مهمة ومع ذلك فإننا نرى بأنه يمكن تجاوز هذه المعضلة عن طريق حسن التدبير والترشيد وتوافر الشجاعة والعزيمة للمضي في ترجمة هذا الخيار إلى الواقع المعاش ونذكر السيد الوزير أن هناك جانب لا

يرتبط باعتمادات ألا هو تحديث التشريع وإلغاء القوانين التي وضع بعضها في فترة الحماية وتحيين مالم يبق منها مسايرا للتحولات والمستجدات المعاصرة ونؤكد من جديد على أن قضاة محاكم الجماعات والمقاطعات لايتوفرون على التكوين القانوني بل أن بعض أميون، الشيء الذي يشكل تراجعا عن تطور التنظيم القضائي ببلادنا ويتعارض مع إصلاح القضاء الذي ألح التصريح الحكومي على أولويته، الأمر الذي يحتم تعديل قضاء الجماعات وذلك بإعطاء حق تولي هذا المنصب للشباب حاملي الشهادات ومأأكثرهم ببلادنا.

وفي الأخير، السيد الوزير، لابد من أن تلفت نظر السيد الوزير الخروقات التي يقترفها بعض رجال الشرطةالقضائية ضد بعض المشبوه فيهم أثناء فترة وضعهم تحت الحراسة قصد إجراءات البحث التمهيدي أو تنفيذ الإنابة القضائية وما يصحب هذه العملية من غموض وعدم الوضوح في تطبيق القانون ، خاصة مع غياب الضمانات والحماية للمشبوه فيه، بحيث يتم إخلال بمبدأ التوفيق بين البحث لفائدة العدالة والمحافظة على حريات الأفراد وحقوقهم، كما لا يتم خلال هذه الفترة إشعار عائلة المحتفظ به فور اتخاد قرار وضعه تحت الحراسة إلى غير ذلك مما يشوب هذه الفترة من عيوب كتجاوز المدة القانونية وكاستعمال العنف المفضي إلى الموت أحيانا بدون مبرر شرعي لحمل الظنين على الإعتراف بالرغم من كونه لايعتبر متهما بارتكاب الجريمة، إن الاتهام لا تملكه إلا السلطة القضائية أي السياسة العامة وسلطة التحقيق، أما الشرطة القضائية فإن دورها يقتصر على البحث عن الأدلة وجمعها تسهيلا لأعمال التحقيق الذي تقوم به السلطة القضائية المذكورة.

السيد الرئيس،

إخواني الوزراء،

السادة المستشارون،

بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود التي يبدلها السيد الوزير بتفان وإخلاص في إطار الإصلاح الإداري والتي من بينها إعادة انتشار الموظفين بين الإدارات العمومية والجماعات المحلية ورفع الحيف الذي لحق الموظفين المدنيين والعسكريين المحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 97 وإقرار التكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة وإعطاء دينامية جديدة للمدرسة الوطنية للإدارة، كما نثمن إنجازاتها بخصوص وضع الآليات القانونية والتنظيمية الرامية إلى إقامة علاقة جديدة بين الإدارة والمواطنين من خلال دعم الشفافية وتقريب الإدارة منهم وضمان لحقوقهم.

ويبقى موضوع تخليق العنصر البشري الركيزة الأساسية لتحسين عمل هذا القطاع إضافة إلى تبسيط المساطر وتحسين جودة الخدمات والدفع بدينامية اللاتركيز الإداري وذلك من أجل تحقيق إدارة فعالة هدفها هو خدمة المواطنين والتنمية المستديمة. ولا يخفى عليكم السيد الوزير أن الإدارة في وضعها الحالي تقف عائقا في وجه الاستثمار والمستثمرين وبالتالي فإنها تحول بين كل إقلاع اقتصادي واجتماعي للبلاد ، الأمر الذي يستوجب توفر إرادة قوية وعزيمة كاملة من أجل محاربة أنواع الفساد بالإدارة المغربية مع الحرص على الجانب الأخلاقي والمهني في تعامل الموظفين مع المواطنين والتجاوب مع متطلباته.

وبالمقابل فإنه لابد من مكافأة جميع الفعاليات النزيهة التي تأبى إلا أن تكون رهن إشارة المواطنين وتسهر على أداء مهامها آخذة في الحسبان مالها من حقوق وما عليها من واجبات ونحن إذ نسجل الجهود التي تبذلها الوزارة نرى أنه لابد من تسليط الأضواء على بعض سلبيات هذا القطاع التي لايزال يعاني منها كالرشوة والمحسوبية والنهب والتبذير وامتياز الإدارة بالقهر والتسلط، مما أدى بالمواطنين إلى إعلان الابتعاد عنها وفقد الثقة فيها.

كما أن الإصلاح الإداري لابد من أن يأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات كالشباك الوحيد، الذي أعطى صاحب الجلالة تعليماته لتطبيقه وإخراجه إلى حيز التنفيذ بحيث يعقد عليه الجميع الآمال فيأن يحد من مشاكل الاستثمار بالإضافة إلى تفعيل قانون الإقرار بالممتلكات لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام ودعم الثقة بين الإدارة وبين المقاولين والمستثمرين وضمان استقرار معاملاتهم وحقوقهم.

إن إصلاحات الوزارة تظل غير كافية ما لم تصاحبها جهود أخرى مثل إنهاء ملف الموظفين الأشباح وضبط الموظفين الذين يجمعون بين الأجر والمهن الحرة بالرغم من ورود دوريات في هذا الشأن إلا أنها بقيت حبرا على ورق ولم تغير من الأمر شيئا ونسائل كذلك السيد الوزير عن مصير ملف التوقيت المستمر، الذي وعدنا به أنه درس.

وأختم مناقشتي هذه بالحديث عن قطاع حقوق الإنسان وأهميته في ترسيخ الديمقراطية والدفاع عن حرية التعبير و إذ نساند السيد الوزير ونهنئه على الجهود الجبارة التي يبذلها في هذا المضمار فإننا نطالبه بالرفع من وثيرة الدفاع عن المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف وعلى الجالية المغربية المقيمة بالخارج خاصة بعد الأحداث الدولية الأخيرة التي تجددت معها موجة العنف ضد الأجانب وخصوصا المسلمين منهم.

وبهذه المناسبة، فإننا نذكر بالخطوات الهامة التي قطعتها بلادنا في ميدان حقوق الإنسان إبتداء من رفع الحضر عبر التضييق على العمل السياسي والحقوقي والنقابي والإعلامي وإطلاق سراح عدد من المختفين وانظمام بلادنا إلى اتفاقية بالغة الأهمية ويتعلق الأمر باتفاقية حول المرأة والطفل وحضر التعريف وما إعلان جلالته عن إنشاء ديوان المظالم بمناسبة ذكرى الإعلان العام لحقوق الإنسان إلا لبنة إضافية في بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وبعدا أخر للمفهوم الجديد للسلطة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للسيد المستشار السي أحمد المنتصر عن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية. تفضل السي الأستاذ.

المستشار السيد أحمد منتصر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم بعجالة في مناقشة ميزانيات القطاعات التابعة للجنة العدل والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وحقوق الإنسان بهذه المداخلة المتواضعة والمختصرة في نفس الوقت نظرا للحيز الزمني الضيق المسموح به لأبدي وجهة نظر فريقي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

في البداية لابد من التذكير بالإنشغالات التي أصبح يوليها الرأي العام الوطني بجميع مكوناته وتركيباته لقطاع العدل والقضاء، إذ يعتبر إصلاحه ضرورة ملحة وهاجسا لدى الجميع ليس لكونه يلعب دورا مهما في حماية حقوق المواطنين وواجباتهم فحسب بل أداة أساسية لحماية التنمية الاقتصادية، فهو قطاع لكل إقلاع اقتصادي يوفر للبلاد القدرة على مسايرة تطورات العولمة وبالتالي المساهمة بفعالية في تكريس الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان بوجه عام وترسيخ دولة الحق والقانون.

إن الحكومة التزمت بأن يكون إصلاح التعليم من أولويات عملها وجعله ذا مكانة متميزة وذلك بتخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز وجعله يتلاءم لحاجيات المجتمع كمشروع مجتمعي حداثي ديمقراطي.فهذا المشروع الذي ما فتئ صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله كلما أتيحت الفرصة لذلك لكن لابد وأن نتساءل، أين وصل إصلاح القضاء في عهد حكومة التناوب والتغيير؟ وبدون مزايدات سياسية وانطلاقا مما نعيشه يوميا وما نقرأه في الصحف وما نسمعه من أخبار، فإن الحكومة الحالية لم تستطع بصراحة أن تبلور ولو بالقدر اليسير ما جاء في خطب صاحب الجلالة علما أن جلالة الملك أكد بالملموس أن أهمية العدالة لايمكن أن تقتصر فقط على الجانب السياسي، بل أن تقتصر كذلك على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

إن غياب استراتيجية واضحة في برنامج الحكومة يؤكد بالملموس عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها قطاع العدل. فظاهرة التماطل في تنفيذ الأحكام، مازالت في انتشار أوسع إذ لم تتمكن الوزارة من التغلب على هذه الظاهرة وكذا تنفيذ الأحكام في إطار من السرعة والشفافية فإذا كانت الوزارة عاجزة عن القيام بحماية المتقاضين وإلا فماهودور إصدار الأحكام دون التنفيذ؟ إنها معضلة كبيرة فالمواطن المغربي فقد الثقة في قضائنا، حيث يشكو من عدم العدل واختلالات الأحكام القضائية بمختلف المدن المغربية وفي نفس الاتجاه كيف تفسر الوزارة أن عددا كبيرا من الملفات تجاوزت أزيد من 5 سنوات في رفوف بعض المحاكم الإبتدائية؟ دون أن تعرض للدراسة أو البث فيها ناهيك عن بعض محاكم الإستئناف فهذا البطء في التعامل يعتبر ظلما فاحشا لايمكن السكوت عنه. أما عن المجلس الأعلى فحدث ولا حرج، أليس هذا البطء هو الأساس في عرقلة الاستثمار ببلادنا .

وخلاصة القول أنه لا يمكن إصلاح الجهاز القضائي مالم تتم إعادة هيكلة إدارة العدل وإعادة النظر في مؤسسة التفتيش ودورها، لأنها الركيزة الأساسية لإصلاح المؤسسة القضائية.

ومن جهة أخرى لابد من إثارة الإنتباه إلى ضرورة تحسين وضعية السجون ووضع الإطار الحقيقي الكفيل للوزارة بإصلاح

النزلاء وإعادة ترتيبهم والإرتقاء بالخدمات المقدمة لهم على المستوى الذي يحفظ ويصون كرامتهم ويحسن ظروف اعتقالهم.

السيد الرئيس،

كذلك لابد من التأكيد ومن التذكير على التراجع في الميزانية المرصدة لهذا القطاع، الشيء الذي يؤكد انه لا يمكن من تحقيق الإصلاح الشامل الذي نصبو إليه جميعا. فنحن نعتبر أن هذا القطاع من الأولويات الملحة لكل إصلاح والمنطق يقتضي بل ويفرض علينا تقوية جهازنا القضائي كي يؤدي رسالته النبيلة ويحتل المكانة اللائقة بالمغرب كدولة حضارة عريقة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص الوظيفة العمومية، فان الاهتمام بإصلاح الإدارة قد حظي بمكانة متميزة من طرف جميع القوى والفعاليات السياسية والمجتمع المدني انطلاقا من الرغبة التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في عدة مناسبات، حيث أكد جلالته في خطابه الإفتتاحي لاعمال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط على ضرورة جعل حد لبعض المظاهر السلبية للإدارة.

إن الإصلاح الحقيقي للإدارة يكمن في تفعيل وتحسين ميثاق حسن التدبير وتعزيز ادوات المراقبة والتفتيش والمبادرة ولخدمة الصالح العام واستعمال اللغة الرسمية للبلاد، التي أقرها الدستور والذي ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد.

إن واقع الإدارة المغربيةالرتيب يؤكد ان الوزارة لاتتوفر على أي تصور واضح للاصلاح الإداري ولا يتطابق مع وعود الحكومة التي وردت في التصريح الحكومي، علما انه كرس في عهد هذه الحكومة الإمتيازات الحزبية والإنتمائية. فتدبيرها لملف الإصلاح الإداري تدبير فاشل عقيم فأين هي ترشيد كتلة الأجور التي تتذرع بها الحكومة دائما؟ وكيف تفسرون تجميد الأجورمنذ أن تحملت هذه الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام الوطني؟ علما ان القوة الشرائية لصغار الموظفين والأجراء وصلت بسبب هذه السياسة اللاشعبية إلى الصفر وكيف تفسرون كذلك نظام الأجور والتعويضات التي تعرف تفاوتا كبيرا من قطاع إلى آخر علما ان هناك موظفين ينتمون إلى إدارات مختلفة ومرتبين في نفس الإطار؟

السيدالرئيس،

لابد من احترام مبدأ المساواة في القانون وتكافئ الفرص للجميع لأن المواطن المغربي مازال ينتظر من حكومة التغيير ما سطرته والتزمت به في التصريح الحكومي. فالإصلاح الإداري يقوم على فلسفة وإرادة وإمكانيات وأن عدم توفير هذه الشروط لايعطي أية مردودية ويستوجب كذلك تأهيلا شموليا وتغييرات في طريقة التعاطي والتعامل مع الشأن الإداري. كذلك لابد من تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها في إطار من الشفافية والمشروعية والتبسيط والتخليق تحقيقا للمفهوم الجديد للسلطة، كما أننا ننتظر تطبيق القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للوظيفة العمومية الذي لم ير النور بعد وبناء على ماسبقت الإشارة إليه نطالب بمحاربة إزدواجية المهام من لدن بعض الموظفين لفتح المجال أمام الشباب العاطل. كذلك نطالب بتطبيق نظام التوقيت المستمر الذي لم تستطع الحكومة اتخاذ موقف صريح بشأنه بالرغم من مزاياه وتوافقه مع خصوصياتنا، إضافة إلى تحيين المساطر خصوصا في مجال الاستثمار والسهر عليتنفيذ الأحكام القضائية خصوصا منها المتعلقة بالإدارة.

إن الإصلاح الإداري يستوجب توفر الإرادة والعزم واعتماد الشفافية والمرونة والوضوح وتبسيط المساطر وتوحيدها وإقرار اللامركزية لما يحقق لبلادنا رغبتها في الإصلاح والنمو والتطور.

أما فيما يخص حقوق الإنسان إننا نسجل باعتزاز المبادرة الشجاعة التي اتخذها عاهلنا المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله لتصفيته ملف حقوق الإنسان ببلادنا،وبالكيفية التي تركت ارتياحا عميقا لدى الشعب المغربي والمراقبين الدوليين، كما نؤكد على الدور الهام والحساس الذي يجب أن تلعبه الوزارة في مجال حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية، فهناك حقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي وحقوق الإنسان بالعالم القروي وداخل أوراش العمل واعتبار ا لكون صيانة حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهام الحكومة المدبرة للشأن العام.

إن الحكومة ملزمة بالعمل على النهوض بحقوق الإنسان وتركيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان لاعتبارها رافعة قوية للتنمية ولتحقيق ذلك نلح ونؤكد من هذا المنبر على اتخاذ الإجراءات الضرورية للحدمن الإعتداءات التي يتعرض

لها المواطنون والعمل على تفعيل مفهوم حقوق الإنسان في تعامل المواطن مع الإدارة ومن جهة أخرى ندين تصرفات الحكومة في عدم الترخيص للمنظمات والهيئات بالتجمعات والمظاهرات الشيء الذي يحول دون ممارسة المواطنين لحقوقهم في دولة الحق والقانون.كما نطالب بإيجاد حل لتسوية وضعية الموظفين المطرودين والموقوفين عن العمل وضمان حقوقهم والإسراع بتسوية وضعيتهم المالية والإدارية ونطالب كذلك بإيلاء العناية اللازمة للشكاية المحالة على الوزارة من طرف المواطنين والإجابة عنها كيفما كان الرد.

أما بخصوص المواطنين المحتجزين في معتقلات الحمادة وتندوف، فإننا نندد بما يتعرضون إليه من أصناف التعذيب والمعاملات اللانسانية ، كما أنه يتطلب الحزم والجدية وتكثيف المجهودات والاتصالات بالمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان لشرح أوضاع هؤلاء المغاربة الأبرياء الذين يعيشون في أبشع الظروف وأسوءها.

السيد الرئيس،

تلكم كانت مجموعة من ملاحظات فريقنا، فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، قدمناها في هذا المنبر آملين ان تأخذها الحكومة والوزارة الوصية بعين الاعتبار لأنها نابعة من صميم اهتمامات المواطنين والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار أحمد المالكي عن الفريق الدستوري.

المستشار السيد أحمد المالكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بأن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة العدل ووزارة حقوق الانسان ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. وقد توخينا الجمع بين هذه القطاعات لا رتباطها الوثيق ببعضها وتأثيرها على حقوق المواطنين بصفة عامة ولن أخوض في بنود أرقام هذه الميزانيات لأن المواضيع أهم بكثير من الأرقام.

إن العدل في مجتمعنا هو الشرط الأساسي لضمان الديمقراطية والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه المرآة الحقيقة التي تعكس مدى تطور الدولة وتقدمها ، انطلاقا من هذه القناعة التي تؤكد على أهمية قطاع العدل، يبقى إصلاحه من أولى الأولويات لبناء دولة الحق والقانون استجابة لمتطلبات العصر الحديث ولتحقيق التنمية الشاملة وإعادة الثقة والطموح للمواطن المغربي في الجهاز القضائي وجلب المستثمر الأجنبي. ونسجل بارتياح المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل من أجل إصلاح هذا القطاع الهام وذلك بتغيير النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة ومتابعة العديد من القضاة ورجال السلطة وضباط الشرطة القضائية في إطار تصفية ملفات الامتياز القضائي وتكوين جيد من أجل الوصول لاستقلال تام ونزاهة مطلقة لقطاع القضاء.

دون ان نكرر ما سبق أن أشرنا إليه في العديد من المناسبات نؤكد أن مفهوم إصلاح القضاء أعمق من ان يحسب ويختزل في تغيير القوانين ونزاهة القاضي وتحسين وضعيته المادية، ذلك أنه إذا كانت هذه العناصر ضرورية فإنها غير كافية لأن الاقتصار عليها ينم عن محدودية في الرؤية على نحو يجسد فكر الإصلاح القطاعي على حساب الإصلاح الشمولي. فأزمة القضاء جزء لايتجزأ من الأزمة العامة التي تتخبط فيها البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا ومن أجل قضاء عادل ونزيه قادر على تجاوز تحديات القرن 21 والعولمة بفتح آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصنع مجتمع يسود فيه الحق والقانون، فإننا في فريق الاتحاد الدستوري نؤكد على ضرورة الاهتمام بمجموعة من الاختلالات التي لا تشرف سمعة بلادنا وتساير مقتضيات العهد الجديد وذلك بتخليق المرفق القضائي لمحاربة الانحراف بمختلف أشكاله من رشوة وزبونية ومحسوبية.

ثانيا: توسيع الخريطة القضائية على الصعيد الوطني ببناء المزيد من المحاكم بمختلف تخصصاتها ودرجاتها لتقريب القضاء من المتقاضين.

ثالثا: دعم المحاكم بالوسائل المادية والبشرية الكافية وتعميق نظام المعلوميات بها.

رابعا: تطوير القضاء الوثيق والأحوال الشخصية.

خامسا: إعادة النظر في سقضاء الجماعات لكون هذا النوع من القضاء يمس بمبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء.

سادسا: تقريب الخريطة السجنية من الخريطة القضائية مع تخفيض الاكتظاظ في السجون.

سابعا: تفعيل مؤسسات التفتيش والمراقبة وتطبيق المزيد من المقتضيات التعديلية باعتماد أساليب زجرية وردعية صارمة دون هذا لن نصل إلى قضاء عادل ونزيه يثق فيه المواطن المغربي والمستثمر الأجنبي ويصبح بفضلها المغرب محل تقدير واحترام من قبل دول العالم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن حقوق الإنسان قد عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة تحولات هامة على مستوى الممارسة والتطبيق وتسلسل الآليات القانونية والتشريعية التالية:

فعلى المستوى القانوني جاء في ديباجة الدستور تلتزم المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متفق عليها عالميا كماتمت المصادقة على مجموعة من الاتفاقات الدولية التي تدخل في هذا الصدد مع خلق وزارة مكلفة بحقوق الإنسان وبالرغم من كل هذا وفي ظل حكومة تدعي تبنيها لمبدأ حقوق الإنسان نجد الحريات تقمع والصحف تحجز والتظاهرات تفرق بالهراوات فأي هي شعارات الأمس يا حكومة التغيير؟ وحتى مشاريع القوانين التي جاءت بها الحكومة بخصوص تعديل قانون الجمعيات والتجمعات والصحافة يجمع الكل على أنها أقبح من القوانين الجاري بها العمل حاليا في إطار ظهير 15 نونبر 58 .

وإننا في فريق الاتحاد الدستوري إذ نؤكد على قواعد حماية حقوق الإنسان لا تعني التسيب والممارسة اللامسؤولية ، فإننا نسجل أي تجاوز يستهدف حقوق الإنسان مهما كانت مصادره أو أهدافه من أجل تطوير هذا المجال ليرقى من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث الأوسع وبهذه المناسبة نسجل باعتزاز كبير المبادرتين الملكيتين الساميتين،الأولى بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كخطوات أساسية لتكريس حق الإنسان في ثقافته وهويته والثانية بإحداث مؤسسة ديوان المظالم الأفق الجديد الذي من خلاله سترسم الأبعاد الحضارية والإنسانية والإصلاحية الجديدة لإرساء قواعد العدل والإنصاف وضمان الحقوق والواجبات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

إن الإدارة العمومية هي الجهاز الموضوع رهن إشارة الحكومة للسهر على تدبير المصالح العامة ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل السياسة العامة للحكومة إلى واقع ملموس وبالرغم من المجهودات التي بذلت منذ الاستقلال لإصلاح الإدارة يكاد يجمع الكل اليوم أكثر من أي وقت مضى على أنها تعمل بشكل سيء وإن سمعتها ليست في المستوى المطلوب لوجود مجموعة من الاختلالات والمعوقات تتجلى في تضخم بنياتها وتشعب قواعدها وتداخل اختصاصاتها وتعقيد مساطرها وشيوع ممارسات وسلوكات شاذة لدى المسيرين كالرشوة والزبونية والمحسوبية والشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ، الشيء الذي يعكس صورة قاتمة عن الإدراة المغربية ويغدي بشكل عام المواقف الانتقادية اتجاهها من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والشركاء الأجانب والهيئات الدولية وأصبحت بالتالي عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا بدل أن تكون حافزا لها.

وقد أصبح من البديهي أن وثيرة التنمية في أي بلد رهينة إلى حد بعيد بالقضاء النهائي على كل تجليات الفساد وعلى كل مظاهر الزيغ والانحراف في مجال تدبير الشأن العام، بل أصبح مقياسا أساسيا في تعامل جل المؤسسات السياسية والمالية والدولية مع أي بلد فقد ساد الوعي منذ الثمانينات لدى الأوساط الرسمية بضرورة إخضاع الجهاز الإداري لمراجعات وتعديلات جوهرية لتأسيس كائن د في تدبير الشأن العام وتهذيب الحياة الإدارية عبر قيم النزاهة والشفافية والاستقامة والمهنية، فاذا قامت به الحكومة لمواجهة هذه الآفات تنفيدا لما ورد في التصريح الحكومي من عصرنة الإدارة وليقها فلم نر سوى النظريات

والتسويفات والندوات والمناقشات التي لم تأتي أكلها فالإدارة أصبحت أقبح مما كانت عليه بشهادة الجميع ازدادت الرشوة والمحسوبية واعتماد الحزبية بدل الكفاءة في التعيينات والترقيات، فمبدأ حسن التدبير الذي تغنت به الحكومة والذي اعتبرته مرجعية لتجسيد الثقافة الجديدة التي يجب أن تسود المرفق العام بقي مجرد شعار للإستهلاك. ولإخراج القطاع من السلبيات البالغة الذكر نوصي بما يلي:

أولا: الحرص على الإحترام التام للقوانين التي تنظم صلاحيات المرفق العام مع ضرورة تعليل مقرراتها.

ثانيا: الحرص على احترام حقوق المواطنين ومبدأ المساواة بينهم بتحسين المعاملة والاستقبال والاهتمام بمشاكلهم وتظلماتهم ومطالبهم.

ثالثا: وضع ميكانيزمات وحوافز مؤسساتية تمنع من السقوط في أذى الرشوة والمحسوبية وسرقة المال العام وذلك بوضع النصوص القانونية الصريحة والواضحة في هذا المجال، بما فيها تبسيط المساطر الإدارية مع تحديد المسؤوليات بالاحتكام إليها عند المحاسبة.

رابعا: تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والتدبيرية للموارد البشرية، سواء على صعيد التوظيفات أو الترقيات أو الانتقالات،فأين نحن من كل هذا؟ فالنظريات والمناظرات غير كافية ما لم يواكبها عمل فعلي وجاد. وإذا علمنا أن النجاح في التغيير والإصلاح يتأثر حتما بحجم الإعتمادات إضافة إلى الإرادة السياسية، فهذه الميزانيات جد متواضعة لا ترقى إلى درجة الاعتبار وليس من شأنها أن تفي بالطموحات وتستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير المنشودين لهذه الأسباب سنصوت ضد الميزانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم ، الآن الكلمة للسيد محمد السلامي عن الفريق الوطني الديمقراطي تفضل السيد النقيب.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

مداخلة الفريق الديمقراطي في الميزانيات الفرعية التابعة لقطاع العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2002، يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2002، القطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

لقد شكلت اجتماعات هذه اللجنة مناسبة لاستعراض أهم القضايا التي تستأثر باهتمامات الرأي العام الوطني الذي يتطلع للمزيد من المكتسبات في درب العدالة الاجتماعية وصيانة الحقوق وقد كنا نأمل أن تأتي الميزانيات الفرعية المرصودة لهذه القطاعات لتترجم الوعود الحكومية التي تضمنها التصريح الحكومي إلى واقع ملموس، إلا أننا فوجئنا بميزانيات هزيلة لا تختلف عن سابقاتها شكلا وموضوعا وظلت أوراش الإصلاح مجرد نوايا وتطلعات وأماني وأحلام تصعب معها أن تعطي مصداقية للعمل الحكومي في ظل تجربة التناوب التوافقي.

إن تماطل الحكومة والإكراهات التي تعزوها إلى الآثار السلبية للجفاف وما تدعيه من رواسب الماضي لم يقنع أحدا، نظرا لما أبانت عنه التجربة على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى بعض الملاحظات حول أهم المحاور التي ناقشناها على مستوى اللجنة وسنبدأ بقطاع وزارة العدل ثم قطاع حقوق الإنسان ونختم بقطاع وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

أولا: قطاع العدل.

لقد جرت العادة على أن نتناول موضوع القطاع بمزيد من التعبئة والمسؤولية نظرا لما لهذا القطاع من تأثير على حياة الأفراد والجماعات ودوره الأساسي في ترسيخ دولة الحق والقانون التي بدونها لا يمكن تحقيق أي تقدم وازدهار للشعوب.

وفي هذا الصدد لا يمكننا إلا أن نعتز بالمبادرات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي أعطى حفظه الله منذ توليه عرش أسلافه الميامين إشارات قوية في اتجاه إصلاح القضاء المغربي وإعطائه الإمكانيات الضرورية والمادية والبشرية حتى يتمكن من مواكبة العصرنة والتحديث.

ولقد شكلت دراسة الميزانية الفرعية لوزارة العدل مناسبة للوقوف على أهم المنجزات التي تم تحقيقها في مجال الرفع من

مردودية جهازنا القضائي وتحسين الأداء وخلق ثقافة جديدة للتواصل بين القاضي والمتقاضين. ولقد كانت لنا مناسبات أخرى ناقشنا فيها بعض جوانب الإصلاح من خلال المشاريع التي عرضت على مجلسنا الموقر نأمل أن تعمل الحكومة على تسريع وثيرة الإصلاح المنشود والوفاء بالتزاماتها الواردة في التصريح الحكومي الذي جعل من القضاء ضمن الأوراش التي تحتل مكانة متميزة في عملها، خصوصا وإن بلادنا تواجه على غرار باقي دول العالم تحولات كبرى في مجال أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى ما يعتري جهازنا القضائي من صعوبات ومعوقات، نأمل أن تتخذ الإجراءات والتدابير الفورية لتجاوزها وفي مقدمة هذه الإكراهات ظاهرة صعوبة تنفيذ الأحكام الصادرة في حق أشخاص أو مؤسسات ، مما يستوجب تبسيط المسطرة بهدف تقليص الأجهزة المتدخلة المختصة ناهيك عن كثافة الملفات المعروضة على المحاكم ونذرة الموارد البشرية المشرفة على تصفية هذه الملفات.

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تشكل عرقلة كبرى في وجه الإستثمارات والمستثمرين نظرا لما ينتج عنها بالضبط من نتائج سلبية على هذا القطاع، خصوصا ونحن نعيش في مرحلة دقيقة من مرحلة التحديث والتأهيل والمقاولة المغربية لمواكبة المنافسة على المستويين الوطني والدولي، كما تسعى بلادنا إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية وإعطائها التسهيلات الضرورية والشروط الملائمة لتوظيف مشاريعها لبلادنا، لذا فإن بعض مقتضيات القانون المغربي وخصوصا مايتعلق منه بالعقوبات السالبة للحرية والقيود التعجيزية تحد من جلب الاستثمارات الخارجية والتي نحن في حاجة ماسة إليها في هذه الظرفية بالذات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين.

إن التوزيع الجغرافي الحالي للمحاكم يعتبر غير متوازن، حيث تتمركز جل المؤسسات القضائية في بعض أقاليم المملكة على حساب باقي المناطق، مما يكبد المواطن مشقة التنقل والإنتظار ويحرمهم بالتالي من حق التقاضي، نتيجة التكاليف الباهضة الناتجة عن بعض المحاكم المختصة من مقر سكناهم وتتجلى هذه أساسا في المناطق النائية والعالم القروي بكيفية خاصة.

إن إصلاح الجهاز القضائي يجب أن يعتمد في نظرنا على العنصر البشري الذي يعد الركيزة الأساسية لإنجاح الإصلاح مما يدعو إل العناية برجال القضاء وإصلاح أوضاعهم الاجتماعية وتمكينهم من التجهيزات الحديثة والمتطورة بعد أن يتم تكوينهم وفق متطلبات الإصلاح المنشود وهو ما نطمح الوصول إليه عبر مؤسسات التكوين التي تتوفر عليها بلادنا سواء داخل المملكة أو خارجها، مما يجعل بلادنا تحظى بقضاة متخصصين في شتى مجالات العلم والمعرفة مزودين بثقافة العصر من إتقان اللغات الأجنبية الحية ومتمكنين من تقنيات التواصل والإعلام المفروضة حاليا في جميع الميادين.

ومن منظور دخول بلادنا عهدا جديدا في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وانخراطنا في مصاف الدول التي تسعى إلى صيانة كرامة المواطن نرى ضرورة إعادة النظر في وضعية المؤسسات السجنية لكي فتتحول إلى فضاءات يتمتع فيها النزيل بكرامة وذلك عن طريق إعطاء فرصة للتكوين والتأهيل للعودة إلى الإندماج في المجتمع بشكل مرضي وتغيير النظرة السابقة التي كانت تعتبره مجرما.

ثانيا: قطاع حقوق الإنسان.

قضية حقوق الإنسان في بلادنا تشكل فضاء واسعا ومدخلا أساسيا في الحضارة المغربية باعتبارها من القضايا التي شغلت المجتمع الدولي والتي لا تخلو دساتر العالم من التنصيص على احترامها كتعبير على القيم والسلوكات التي تنهجها الدول لاحترام الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والدستور المغربي عبر مراحل تعديلاته جعل قضية حقوق الإنسان من أولى الأولويات التي تمت صياغتها وفقا للمواثيق الدولية احتراما لإرادة الشعوب وتوسيع مساحة التفكير لصيانة الحقوق الأساسية التي لا يمكن مساسها أو إدانتها بقوانين جائرة.

بعد هذه التوطئة لقضية عالمية تجعلنا ملزمين بالتوسع في نقاشها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعيةلوزارة حقوق الإنسان كوزارة وصية على هذا القطاع الذي يؤسس لمغرب الحداثة بمبادرة من المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه وتزكية رصينة من صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

إن التعاطي مع هذه القضية يدفعنا إلى القول بأنه لا تنمية ولا تقدم بدون توفير المناخ الملائم للإنسان المغربي فلا إبداع ولا إندماج في المنظومة الدولية في غياب الحريات الضامنة لحقوق الإنسان. ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نذكر بأن التصريح الحكومي الأول والثاني أكد على ضرورة الارتقاء بمسألة حقوق الإنسان بجملة الالتزامات التي أعلنتها الحكومة في برنامجها تسوية الملفات العالقة حيث تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومنح تعويضات لكل المتضررين فهذه خطوة إيجابية، إلا أن الملفت للنظر أن هذا الملف لازال متداولا في الوقت الذي يجب فيه طي صفحة الماضي والعمل على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان عبر المناهج التربوية من أجل تربية الأجيال المقبلة على استيعاب هذا المفهوم وإشاعته ليصبح قاعدة أساسية في التعامل بين السلطة والمواطنين، حيث نلاحظ وفي ظل حكومة التناوب يتم خرق هذه الحقوق على مقربة من المؤسسة التشريعية وأمام وزارة الاقتصاد والمالية يعامل رجال التعليم الذين قال فيهم شوقي: "قم للمعلم وفي تبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا" يعامل رجال التعليم معاملة تسيء إلى المفهوم الجديد للسلطة ناهيك عن التحرش الجنسي والعنف الممارس ضد المرأة والطفل. إذ كيف يمكن أن نتحدث عن دولة الحق والقانون في غياب الإصلاح القضائي الشمولي؟ لأن القضاء لا ينفصل عن قضية حقوق الإنسان، لأن المسألة الديمقراطية والإنتقال الديمقراطي تبقى مفاهيم غير مستصاغة من طرف المواطنين ما دامت هناك خروقات لحقوقهم قد تركبت من طرف أجهزة أمنية أو من طرف الإدارة أو أحكام قضائية جائرة لاتحترم فيها المساطير القانونية. كل ذلك له تأثير على المسيرة الديمقراطية وبالتالي يؤهل المواطن لفقدان الثقة في أجهزة الدولة، لأن سعادة الشعب هو أن يشعر المواطن بأنه في مأمن وبأن حقوقه الأساسية مصانة وإن الأدوات الرادعة تجعل الحقوق الأساسية لا تشوبها شائبة.

وبهذه المناسبة نثمن المبادرة الملكية التي وقع عقد ميلادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره وتتجلى أساسيا في:

1 - إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل الحفاظ على الشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية وبالتالي يشكل هذا المعهد إشعاعا حضاريا وإشارة إلى الثقافة المغربية متنوعة المشارب يمكن لجميع المغاربة الاغتراف من مناهلها.

2 - إحداث ديوان المظالم الذي سيتولى الاهتمام بقضايا المواطنين وتظلماتهم بهدف إنصاف المظلومين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المحترمين،

إن الحديث عن حقوق الإنسان يجرنا إلى الحديث عن الخروقات اللاإنسانية التي يتعرض لها إخواننا الصحراويون المحتجزون في مخيمات تندوف والحمادة وهي خروقات ناتجة عن قضية مفتعلة مفترضة على بلادنا تغذيها بعض الجهات المأجورة ونحن في الفريق الديمقراطي لا يسعنا إلا أن نندد بهذه الممارسات داعين المنتظم الدولي إلى التدخل لفك الحصار عن أبناء الصحراء المغربية للعودة إلى وطنهم واعتبار الحل الثالث الذي تسانده الأمم المتحدة هو الحل الأنجع الذي سوف يضع حدا لكل أطماع المرتزقة والمناورات الخارجية التي تحاك ضد السياسة الوطنية باعتبار أن الذين يعاكسون المغرب في حقوقه المشروعة على أراضيه، التي استرجعت بطرق سليمة، جعلت المنهزمين يتحركون في خفاء لإيهام المجتمع الدولي بإنصاف شردمة الإرتزاق، تلك المجموعات الإنفصالية التي عمدت إلى تعذيب واعتقال كل من يرغب في العودة إلى وطنه.

ومن هذا المنبر نطالب الحكومة باستنفار المجتمع الدولي لإجراء كل التحريات لرفع كابوس الإهانة الذي يتعرض إليه المغاربة المحتجزين بتندوف ووضع حد للخروقات اللاإنسانية التي تهدر حقوق الإنسان بمخيمات العار والذل.

إن الإصلاحات التي تغنت بها الحكومة في مجال حقوق الإنسان خلقت متاعب للمواطن المغربي الذي أصبحت تنتهك حقوقه تحت مظلة حماية هذه الحقوق، فظاهرة الجريمة التي تفاحشت بشكل خطير أصبحت هاجسا يوميا نتيجة لمايتعرض له المواطنون من اعتراضات من طرف مجرمين ومتمرسن على حمل السلاح الأبيض وعند ربطهم واعتقالهم وإحالتهم على النيابة العامة يعطون الكفالة 500 درهم ويتمتعون بالسراح المؤقت، فهذه الظاهرة تجعل المجرمين يعودون إلى ارتكاب أفعالهم المشينة في حق الأبرياء، فأين هي حماية حقوق الإنسان؟ إذن إن مفهوم حقوق الإنسان لازال غامضا، لا تبلوره نصوص قانونية رادعة، كما أن التعديل الذيأدخل على القانون الجنائي والمتعلق بظاهرة حمل السلاح الأبيض ازدادت تفشيا واستفحالا.

- جرائم فضيعة ترتكب ضد المواطنين والمواطنات.

- قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الإداري فلا يخفى علينا ما لهذا القطاع من أهمية في الحياة الإدارية والمؤسسات العمومية ومن جهة أخرى فإن حكومة التناوب لم تفي بالتزاماتها بوضع استراتيجية شمولية لإعطاء دفعة نوعية للإرتقاء بالإدارة وتفعيل العمل الإداري. كما لم تحرص على تفعيل أوراش إصلاحية، تتفاعل فيها الاجتهادات والإبداعات لتحديث الإدارة المغربية وإخراجها من الروتين والمحسوبية والزبونية وصولا للأهداف السامية وفق مقاربة تؤدي إلى إعادة الثقة للمواطنين في الإدارة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

إن التركيز على عدم الأخلاقيات بالمرفق يقتضي منا الغوص في الموضوع باعتبار أن المرافق العمومية لازالت غير مهيكلة، تهيمن عليها القرارات الإنفرادية في ظل غياب عقلنة العمل الإداري كما أن الإدارة لازالت خاضعة لمعايير ومقاييس يغلب عليها طابع الولائية، لأن فكرة الإصلاح ليست أمرا جديدا في عهد حكومة التناوب،بل هي مطلب كل الشرائح الاجتماعية منذ عدة عقود ، فالمرافق العمومية عاشت الإنتظارية في كل التجارب الحكومية، حيث تراكمت جملة من المشاكل التي جعلت المرفق العام، يتميز بالخروقات التي بات الصمت ستارا يخفي ماتعج به المرافق العمومية من تجاوزات، حتى صار من الصعب احتواءها واقتصرت أحيانا على حلول ترقيعية في غياب النصوص الضابطة للعمل الإداري بهذه المؤسسات فلازالت البيروقراطية مهيمنة على كل مسارات الإصلاح ولازالت القرابة والزبونية والولائية هي المقصد لأية تغطية دون احتساب الكفاءات أو التجارب المهنية والإدارية، وأن الإدارة مافتئت متشبثة بعقلانية غير طموحة، فحتى القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضدها تتهرب بكافة الوسائل لعرقلتها وعدم تنفيذها، ناهيك عن القرارات الجائرة التي تتخذ في حق المواطنين الأبرياء في غياب الضوابط الإدارية. كل ذلك يخلق تباعدا بين الإصلاح الإداري والواقع الذي تعيشه الإدارة بصفة عامة.

إن أي إصلاح إداري لابد أن ترافقه نظرة شمولية للواقع الذي تعيشه الإدارة، هذا الواقع المرتبط أساسا بالعنصر البشري الذي يعتبر أهم مكون لأي استراتيجية إصلاحية باعتبار أن موظف الإدارة العمومية لازال يعيش وضعية حرجة، خصوصا وأن تكاليف الحياة اليومية في ارتفاع مهول دون أن تلتفت الحكومة إلى ماتسميه بالعدالة الاجتماعية ومن هنا نطرح السؤالين التاليين على الحكومة التي أعطت لنفسها حكومة التناوب. هل حكومة التناوب حققت ولو قيد أنملة لصغار الموظفين الذين أصبحوا يعيشون على حافة الفقر؟ وهل هناك فعلا إصلاحا إداريا يجعل في الحسبان تحسين الأوضاع المادية للموظفين خصوصا الصغار منهم؟ هذان السؤالان مطروحان على الحكومة للإجابة عنهما، لأن قضية الإصلاح لا تواكب القضايا الإدارية الجوهرية، خاصة العنصر البشري منها فقانون الوظيفة العمومية المعمول به حاليا هو قانون وضع في مرحلة 32 أكل عليها الدهر وشرب وجله مقتبس من القانون الفرنسي في وقت نجد أن فرنسا عملت على تطوير قوانينها الإدرية وعصرنتها ونحن لازلنا أسيري قوانين متآكلة لم تعد تساير مبدأ تحديث الإدارة، لا تعتمد على الأطر الشابة المتخرجة من الجامعات ومراكز التكوين، فسياسة التهميش لازالت متبعة.

إن تغييب العنصر البشري في أي إصلاح إداري يساهم لا محالة في تعطيل الإدارة عن ركب التطور وبالتالي نقصي الكفاءات من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه لا يعقل أن يقصى المؤهلون خريجو الجامعات من عملية التوظيف، بعد أن أعطيت لهم الوعود بالتوظيف بعد انتهاء التكوين الذي استغرق أكثر من سنة. لهذا نلح على ضرورة فتح المجال أمامهم ليشاركوا في تطور الإدارة المغربية وأن تفكر الحكومة في خطة جديدة لإعادة النظر في سن التقاعد لإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة للإندماج في ركب الحداثة وزرع دم جديد في شرايين الإدارة المغربية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

تلكم بعض الملاحظات حاولت من خلالها المساهمة في إثراء النقاش حول مواضيع ذات بعد اجتماعي واقتصادي ،سياسي كنا نأمل أن تترجم الحكومة اختياراتها في هذا المجال إلى إصلاحات

ملموسة وواقعية إلا أن ما طبع العمل الحكومي في هذا السياق من بطء وتماطل وتسويف وما أتت به الميزانيات القطاعية من توقعات لاترقى إلى ما يطمح إليه الشعب المغربي وما كنا ننتظر من حكومة التغيير التي وعدت بالكثير ونكتفي بشيء مما جعل خطابها يبقى مجرد خطاب للاستهلاك الظرفي بعيد عن الواقع والممارسة ومن البديهي أن ميزانية هزيلة كتلك المرصودة لهذه القطاعات لايمكن أن تنتج عنها إلا أداءات هزيلة مثل ما هو الحال في الوقت الراهن.

ومن هذا المنظور فإن الفريق الديمقراطي سوف لن يزكي توجهات الحكومة ومواقفها السلبية من خلال التصويت السلبي على الميزانية الفرعية لهذه اللجنة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد محمد السلامي على تدخله، الآن أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو عن فريق جبهة القوى الديمقراطية.

المستشار السيد محمد قرو:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لي عظيم الشرف ومجلسنا اليوم يناقش مشروع قانون المالية سنة 2002 أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية للإدلاء بملاحظاتنا وأراء فريقنا في الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. وهي مناسبة سنعمد إلى طرح البدائل وحلول بعض الإشكاليات التي نراها ذات أهمية، مساهمة منا بالدفع بهذه القطاعات فيما يخدم تقدم بلادنا .

إن تأسيس دولة الحق والقانون وبناء مجتمع العدالة والحرية لابد له من الاعتماد على نظام قضائي قادر على لعب دوره كاملا واعتبارا للمرحلة الحاسمة التي يعيشها المغرب اليوم، فقد أصبح من اللازم العمل على تأهيل قضائنا وجعله في مستوى تطلعاتنا إلى دولة الحرية والحق والقانون ويساهم بفعالية أكثر في تكريس مبادئ الثقة في الأعمال والمعاملات ومسايرة مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. فرغم المجهودات التي تم بذلها لإصلاح المنظومة القضائية لبلادنا منذ أزيد من 3 سنوات فإن هذا الورش الإصلاحي الكبير لابد من اكتساب المزيد من الشجاعة لتحظى العديد من العراقيل التي تحول دون بلوغ الأهداف النبيلة الكبرى التي نسعى إليها.

إن إصلاح القضاء ينطلق من تخليق العمل القضائي ومحاربة مظاهر الفساد بالضرب على أيدي المتلاعبين بسمعة هذا المرفق والذين يستمرون في تقديم مصالحهم الذاتية الضيقة على مصالح الأمة ومستقبل الوطن. ثم إن العدالة لن تحقق أبدا مالم تأخذ الأحكام القضائية مسارها إلى التنفيذ الصحيح. فرغم المجهودات الجبارة التي تم بذلها فإن هذا الهدف لازال يستدعي مضاعفة العمل والإنكباب عليه لما يستحقه من عزم وتباث بهدف إشاعة الطمأنينة وإعادة الثقة للمتقاضين والمصداقية للقضاء.

مسألة أخرى لابد من الوقوف عندها ونحن في معرض حديثنا عن هذا القطاع وهي وضعية السجون، فرغم مصادقة البرلمان قبل سنتين على مشروع قانون يقضي بإصلاح السجون بالمغرب، فإن هذه الأخيرة ورغم بعض التحسن الذي بدأنا نلاحظه مازالت تعرف الكثير من المشاكل المرتبطة أساسا بالاكتظاظ والاختلاط وهو مايؤدي حتما إلى اختلال الدور التربوي للمؤسسة السجنية والمتمثل في إعادة التربية وإصلاح السلوك. لذا لابد من إدخال أساليب تربوية جديدة من شأنها أن تساهم في تسهيل إندماج الأظناء في الحياة الاجتماعية بعد قضاءهم للأمد المحكومة بها عليهم. كما نوجه اهتمام الحكومة إلى الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وتأكيد إصرار المغرب على التشبث الفعلي بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في مجال حقوق الإنسان فإننا نثمن المجهودات الجبارة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وهي إشارت قوية تزداد يوما بعد يوم في ترسيخ تشبث بلادنا بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان. مبادئ الحرية والكرامة والديمقراطية وهي المبادئ

التي نعتبرها في فريق جبهة القوى الديمقراطية المدخل الأساسي للتقدم والتنمية والنهضة الشاملة فإضافة إلى هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري وتعديل الظهير المحدث للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هاهو المغرب يدشن مرحلة جديدة قوامها تعزيز الحقوق الثقافية بالمملكة فخلال الزيارة الملكية الأخيرة لأقاليم الوسط والجنوب أبى جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلا أن يحدث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، باعتبار الأمازيغية مكونا أساسيا من مكونات الثقافة الوطنية وثراثا ثقافيا زاخرا. وهو القرار الذي يعد بما لا يدعو مجالا للشك لاعتبار الشخصية الوطنية الغنية بروافدها الثقافية وتاريخها الضارب في القدم.

وقبل أيام فقط أعطى جلالته إشارة قوية أخرى بإحداث ديوان المظالم، تأكيد لحرص جلالته على حقوق المواطن المغربي وعلى حمايته من كل ظلم أوشطط في استعمال السلطة. هذه المؤسسة التي ستكون سندا هاما لحقوق الإنسان بالمملكة ونسجل أيضا إعادة النظر في مجموعة من القوانين المنظمة للحريات العامة، كقانون الجمعيات وقانون الصحافة والتجمعات العامة وتضمينها تعديلات هامة ترمي إلى توفير المزيد من الضمانات القانونية الكفيلة بممارسة الحرية. إضافة إلى هذا المشروع الطموح الذي تضمنته المسطرة الجنائية وكلها مرتكزات من شأنها تعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا ونطالب الحكومة في هذا الشأن بالإسراع في وضع مجموعة من المشاريع الأخرى في مسطرة التصديق ونود التأكيد على ضرورة الإسراع بإخراج قانون الأحزاب السياسية لإصلاح النظام الحزبي ببلادنا وإعادة المصداقية للعمل الحزبي خاصة والسياسي بوجه عام، كما نلح على بدل المزيد من الاهتمام بوضعية مهاجرينا بالخارج وبإخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار بتندوف وتحسيس الرأي العام الدولي بالإنتهاكات والخروقات المتصاعدة التي تعرفها هذه المخيمات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن المواطن المغربي لا يحس بالنقلة النوعية التي تعرفها بلادنا في مجال حقوق الإنسان عندما تكون مصالحه الإدارية عرضة للمساومة والتسويف والتأخير وعندما يواجه بمساطر إدارية معقدة وطويلة، فالإصلاحات المختلفة التي عرفتها الإدارة المغربية ظلت كافية لتأهيل الإدارة وتمكينها من الاستجابة لتطلعات المتعاملين معها وكسب رهانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، غير أن مطلب الإدارة المواطنة لم يتحقق بعد طالما وأن بعض العقليات المتحجرة لم تستوعب بعد أبعاد المفهوم الجديد للسلطة وثقل المهمة الملقاة على عاتقها وأهمية المرحلة التي تمر منها بلادنا.

إن الجهود يجب أن ترتكز على توفير الوسائل وتحسين ظروف الاستقبال داخل الإدارة المغربية وكل عراقيل الروتين الإداري مع نهج أساليب خدماتية جديدة والنظر في أشكال الحيف البيروقراطية ومحاربة مظاهر الفساد والنفوذ والمحاسبات وتفعيل مبادئ ميثاق حسن التدبير مع بدل المزيد من الاهتمام لعنصر التحفيز الإداري لإعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية وحذف مجموعة من أسلاك الوظيفة العمومية التي لم تعد تتلاءم مع الحاجيات المعيشية للموظفين خصوصا منهم المرتبين في السلالم الدنيا والبحث عن الطرق الكفيلة للحد من الأجور العليا. كما أننا بهذه المناسبة نسائل الحكومة عن مآل مشروع التوقيت المستمر الذي طال الحديث عنه والذي اعتبره الجميع مدخلا آخر للإصلاح الإداري وأجمعت كل الدراسات بشأنه عن نجاعته في ترشيد الوقت والإمكانيات وتوفير وسائل خدماتية واقعية للإدارة المغربية.

تلك هي أهم ملاحظاتنا وآرائنا التي إرتأينا الإدلاء بها بهذه المناسبة وأملنا كبير في الحكومة وفي السادة الوزراء المشرفين على هذه القطاعات بأخذهابعين الاعتبار ونحن متأكدون أنها نفس انشغالاتهم إنسجاما مع التصريح الحكومي وبالتوجهات الإصلاحية لحكومة التناوب، وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للسيد حسن واهروش.

المستشار السيد حسن واهريش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي

لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ولست في حاجة لتأكيد أهمية هذه المحاور وحساسيتها في كل عملية تقديم للأداء الحكومي وتكتسي هذه المناسبة أهمية بالغة إذ أنها ستتيح لنا الفرصة للتحاور بصدق ومسؤولية حول هذه المحاور والإدلاء ببعض الملاحظات حول السياسة الحكومية في هذه الوزارات.

لقد قطعت حكومة التغيير أشواطا مهمة من حيث ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ولابد من تسجيل التقدم الملحوظ في مجال الإصلاحات الجوهرية التي تتعلق أساسا بمنظومة الحريات العامة ومنها قانون الصحافة والتجمعات وتشكيل الجمعيات وقانون المسطرة الجنائية.

هذه المشاريع المعروضة كلها على أنظار غرفتي البرلمان حرصا من حكومة التغيير على توسيع مساحة الحريات وتأسيس تقاليد جديدة في علاقة الإدارة والسلطة بالمواطن، تقاليد قوامهااحترام حقوق المواطنة من جهة وضرورة الوفاء بالتزاماتها من قبل كل المواطنين من جهة أخرى وانطلاقا من كون احترام حقوق الإنسان يتوقف بالضرورة على وجود مؤسسات حكومية وإدارية ملتزمة بها وقضاء مستقل ونزيه للسهر على تطبيقها واحترام روحها.

لقد عرفت ملفات حقوق الإنسان تطورا مضطرب بتأسيس حكومة التغيير رغم بعض الأخطاء التي ندّدنا بها في حينها واعتبرناها تجاوزات معزولة ربما كان الغرض من وراءها التشويش على هذه التجربة وإننا نغتنم هذه المناسبة للتنويه بالمبادرة الملكية الجليلة المتمثلة في إحداث ديوان المظالم، تحقيقالمطلب ما فتئت تطالب به القوى التقدمية وتحقيقا للإلتزام الحكومي بإخراج مؤسسة الوسيط إلى حيز الوجود هذه المؤسسة التي كلفها صاحب الجلالة بتنمية التواصل بين كل المواطنين والإدارة أو أي هيئة تمارس صلاحية السلطة العمومية وبحثها عن الالتزام بضوابط سيادة قانون الإنصاف لإعطاء بعد آخر للمفهوم الجديد للسلطة، كما نحيي بهذه المناسبة دخول البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان مرحلة تعميم التجربة ليشمل مختلف مؤسسات التكوين بالتعليمين الأساسي والثانوي انطلاقا من كون التربية على حقوق الإنسان ضرورة ثقافية وتاريخية وحضارية وشرط لتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.

وعلى الرغم من هذا التقدم وهذه الإنجازات التي لم تكن لتتحقق لولا الإرادة الملكية السامية والعزيمة الحثيثة لحكومة الإصلاح، فإننا نطالب الحكومة بضرورة مواصلة مسيرة الإصلاح بإصرار وتأني ومسؤولية بما يمكن جماهير شعبنا من العيش في كنف دولة ديمقراطية تقدس كرامة الإنسان وتحترم حقوقه ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بمجهودات الوزارة بالجرأة السياسية التي عولجت بها الملفات التي عرف معظمها طريقها إلى الحل ولازال أمامنا ملف المختفين مجهولي المصير، الذي يتعين كماقال الوزير الأول الإستمرار في الجهود الرامية إلى كشف الحقيقة كجزء لا يتجزأ من عملية جبر الضرر التي باشرتها الدولة بشجاعة ومسؤولية.

إن بلادنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى مدعوة لطي صفحة الماضي بكل سلبياته ومآسيه من أجل مستقبل أفضل، تكون فيه السيادة للحق والقانون وذلك تماشيا مع مبادئنا كمجتمع متشبع بروح الإنصاف والحرية والتسامح.

السيد الرئيس،

لا حاجة لنا لتوضيح الدور الحاسم الذي يلعبه قطاع العدالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المواطنة، فالعدالة النزيهة والفعالة أصبحت اليوم إحدى المؤشرات التي يقاس بها مستوى تطور الأمم والشعوب وبالنسبة لبلادنا فلن نفشي سرا كذلك إذا ما أكدنا أن عدالتنا تعاني وبكل أسف من العديد من العيوب والنواقص، تجعلها غير قادرة حتى الآن على المساهمة بفعالية في هذه المرحلة الإنتقالية من تاريخ بلادنا.

إن جوهر الإصلاح في منظورنا يجب أن يطلق من المؤسسة القضائية بمعناها الشامل والتي لا يقتصر على القضاة بل تهم مساعديهم أيضا من كتاب الضبط وأعوان وخبراء وغيرهم، فكل هؤلاء في حاجة إلى تكوين أساسي عصري وتكوين مستمر يواكب المستجدات وهم في حاجة كذلك إلى توفير كل الشروط التي تمكن من أداء مهامهم على الوجه المطلوب من خلال العناية بأوضاعهم المادية والمعنوية وتحسين ظروف العمل بالمؤسسات القضائية ، فمثل هذه الإصلاحات يمكنها أن تشكل صمام الأمان ضد الإنحرافات والتجاوزات التي تسبب الضرر ليس فقط للمتقاضين بل تسيء لسمعة البلاد أيضا.

وفي هذا السياق ينبغي العمل على إعادة الاعتبار للسلطة الشرعية للمحاكم وإيجاد أنجع السبل الكفيلة بإشاعة الثقة في

نفوس المتقاضين ومواصلة كل المجهودات التي من شأنها أن ترفع من قيمة عدالتنا وتجعلها ضامنة للحقوق وساهرة على تطبيق القانون، بل وأحد عناصر القوة في مجال البناء والاقتصاد وتحقيق التنمية وإذا كانت العديدمن الإصلاحات والتدابير المتخذة قد مكنت من تحسين جزء لأداء هذا القطاع ونستحضر في هذا الإطار توفر بلادنا على مؤسسة قضائية من أجل الاستجابة للحاجات المستجدة كالمحاكم التجارية والمحاكم الإدارية والمحاكم المالية التي صادقنا على مشروع القانون الخاص بهذه المحاكم وهو اليوم قيد الدرس بمجلس النواب، فإن الإصلاح لا يمكن أن يكون مجديا إلا إذا تم وفق رؤية تستحضر أدوار مختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع وتجاوز بعض النواقص التي تحد من وثيرة الإصلاح.

السيد الرئيس،

إن موضوع الإصلاح الإداري يشكل أحد المحاور الاستراتيجية للعمل الحكومي يهدف تدعيم اللاتمركز الإداري وتحسين استفادة المواطنين من الخدمات العمومية ومقاومة التعقيد الإداري للتخفيف من المساطر عن طريق وضع إطار مرجعي يشكل أرضية مشتركة بين الإدارة لتبسيط المساطر الإدارية ونشر ثقافة المرفق العام داخل الإدارة.

وعلى الرغم من كل المحاولات والمبادرات التي تمت منذ تولي الحكومة الحالية وعلى الرغم من المجهودات الحثيثة التي بدلتها الوزارة الوصية، فإن إدارتنا لازالت لم تعرف التغيير المنشود إن ما هو منتظر من الإدارة هو تقديم خدمات عمومية في شروط تستجيب لتطلعات المواطنين من خلال تحسين نوعي ومستمر لأدائها وترشيد النفقات ومحاربة التبذير والرشوة وتقوية آلية المراقبة وكذلك انصاف المضررين من أعمال وقرارات الإدارة.

إن التغيير والديمقراطية هما مفتاح التقدم ولنا بأن نتفاءل بكل المجهودات المبذولة خلال التجربة الحكومية الحالية ، مما يؤكد بأن عقارب الساعة ضبطت في اتجاه الإصلاح على الرغم من بطء وتيرته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للمستشار المحترم السي علي القديوي عن الفريق الإشتراكي.

المستشار السيد علي القديوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن طبيعة الدينامية التي تعرفها الإدارة المغربية والتي سارعت الحكومة من خلالها لوضع قطار الإصلاح الإداري على سكته السليمة تجعلنا مع استحضارنا لما يرافق هذه الانطلاقة من معوقات وتعثرات نثمن حصيلة المبادرات الحكومية الهادفة إلى إقامة علاقة جديدة بين الإدارة والمواطنين عبر دعم أخلاقيات المرفق العمومي وتبسيط المساطر الإدارية وتفعيل اللاتركيز الإداري مؤكدين على أهمية الإجراءات المتمثلة في:

- تفعيل قانون الإقرار بالممتلكات.
- إلزام الإدارة بتنفيد الأحكام والقرارات القضائية ضدها.
- إصدار القانون القاضي بمنع الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد يدخل في حكمه.
- اعتماد معايير الكفاءة والاستحقاق لشغل مناصب المسؤولية.
- منع الجمع بين الوظائف .
- إلزام الإدارة العمومية بتعليل قراراتها إلى غير ذلك من الإجراءات الكفيلة برد الاعتبار للموقف العمومي والموظف العمومي الذي يعتبر كمورد بشري دعامته الأساسية.
- وإذا كنا مقتنعين بأن برنامج الإصلاح الإداري سيحقق أهدافه لا محالة ووفق إيقاعات زمنية متفاوتة المدى، فإننا نلاحظ استمرار العديد من المظاهر والممارسات التي تنم عن تجدر الفساد الإداري في مختلف مظاهره، مما يكرس أجواء التوتر وانعدام الثقة بين الإدارة والمواطن ويجعل هذا الأخير لا يلمس بوضوح مؤشرات ومظاهر التغيير والإصلاح وبالتالي فإن هذا الوضع أصبح يقتضي تسريع وتقوية الإجراءات العملية ذات الأثر الملموس في الحياة الإدارية للمواطنين لقطع الطريق على تجار ومروجي اليأس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن منظورنا في الفريق الاشتراكي لقطاع حقوق الإنسان وعبر مختلف القضايا والأبعاد المرتبطة به يجعلنا نؤكد موقفنا من صحة التوجهات العامة للسياسة الحكومية الهادفة إلى تدعيم وترسيخ الصرح الحقوقي ببلادنا في مختلف أبعاده السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر ماحصل من تقدم ملموس في تسوية ملف الاعتقال القسري الذي نأمل طيه وفق مايقود إلى كشف الحقيقة كاملة ويحقق الإنصاف وذلك حتى نطوي ملفات ماض غير مأسوف عليه ونتجه لتدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بالتأهيل الشامل للمواطن المغربي المتمتع بحقوقه الملتزم بواجباته، كما لايفوتنا الوقوف من جهة أخرى على استمرار الحكومة في تنفيذ التزاماتها بخصوص توسيع دائرة الاهتمام الدولي بأوضاع المواطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف وتفعيل آليات النهوض بقضايا المغاربة القاطنين بالمهجر ونعتقد في هذا الصدد أن المساعي التي يبذلها المغرب قصد تصديق المنتظم الدولي على اتفاقية حماية العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم هي مساعي من شأنها أن تجعل المغرب في مستوى اللحظة التاريخية التي يعيشها المجتمع الدولي خاصة بعد أحداث 11 شتنبر ومضاعفاتها إزاء الجاليات العربية والإسلامية بالمهجر.

أما فيما يتعلق بملف الحريات العامة، فإن إحالة مشاريع القوانين المتعلقة بها على البرلمان يعد مؤشرا قويا على توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة لتدعيم ضمانات حقوق الإنسان مع الإشارة إلى ضرورة تجاوب الحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها في هذا الصدد حول مشروع القانون المتعلق بحق تأسيس الجمعيات إنسجاما مع مرجعياتنا الحزبية بتنسيق مع فرق الأغلبية وانسجاما مع مبادئ وقيم الحريات العامة وفق ما هو متعارف عليه دوليا في هذا المجال.

وفي هذا السياق فإننا لا نستسيغ استمرار مظاهر الإجهازعلى حقوق المواطنين في إقامة التجمعات العمومية بطرق سليمة نديد ماوقع من تدخل عنيف لقوات الأمن من خلال الوقفة الاحتجاجية لشغيلة التعليم، كما نعبر عن قلقنا العميق في هذا الشأن، لأن ماوقع يعكس استمرار منطق معادي ومناهض لمبادئ حقوق و الإنسان.

ولاتفوتنا هذه المناسبة لنعبر كفريق اشتراكي عن ارتياحنا العميق للمبادرة الملكية السامية القاضية بإحداث ديوان للمظالم، هذه المبادرة التي جاءت استجابة لأمنية طالما انتظرها الشعب المغربي وهي أيضا مبادرة تترجم وفاء حكومة التناوب بأحد التزاماتها المعلنة من خلال التصريح الحكومي ومن شأنها أن تعزز آليات وضمانات حماية حقوق الإنسان وتثبيت أسس دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

انطلاقا من الأهمية الخاصة التي يكتسيها قطاع العدل في إقرار قواعد الإنصاف والمساواة واعتبارا لما تأكد من خلال مختلف التجارب الديمقراطية بخصوص أهمية الدور الذي يلعبه القضاء النزيه والمستقل كضمانة للحق في المواطنة والكرامة الإنسانية وكرافعة للتنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وهي أنوار ما أحوج بلدنا لها. فإن الأسئلة والقضايا المرتبطة بسير أجهزة العدالة بالمغرب تأخذ اليوم وأكثر من أي وقت مضى بعدا استراتيجيا لرسم معالم مستقبل مغرب الألفية الثالثة على مستويات حقوق الإنسان كحقيقة مجردة ودعم الاستثمار وتكريس الثقة في علاقة المواطن بأجهزة الدولة. اعتبار لما سبق فإن ماتم رصده من اختلاسات في صناديق بعض المحاكم وكذا ماتم إتلافه وسحبه من وثائق في ملفات القضاة لدى المجلس الأعلى للقضاء لا يشكل سوى عينة لمظاهر الإتشاء والفساد التي تؤدي إلى استمرار جو الريبة والتشكيك في مدى قابلية زجهزة العدالة للتقويم والإصلاح .

إذا فإننا في الفريق الاشتراكي بقدرما نقر بهذه الحقائق ندرك أن أزمة هذا القطاع هي أزمة بنيوية ومركبة في مختلف أوجهها المالية والإدارية والبشرية والأخلاقية ونعتقد أن معالجتها تتطلب إعمال درجة عالية من الحكمة وبعد النظر من جهة وكذا توفير مختلف الوسائل والموارد الكفيلة بتصريف برنامج الإصلاح من جهة أخرى.

إن تمثلنا بموضوعية وشمولية لمختلف زوايا المشهد القضائي لبلادنا والمنحى الذي بدأت تأخذه سفينة هذا القطاع، يجعلنا نتفاءل انطلاقا مما تراكم من إصلاحات خلال السنوات الثلاثة مقارنة مع مسار هذا القطاع على امتداد 40 سنة خلت، حيث يتم الشروع في تفعيل الأوراش المتعلقة بسير المجلس الأعلى للقضاء

ورد الاعتبار لدور المفتشية العامة وإعادة النظر في علاقة الإدارة المركزية بالمحاكم وفق مايراعي شروط الشفافية والفعالية والاستقلالية وإيلاء عناية خاصة لتكوين القضاة والأطر الإدارية وتحسين أوضاع العاملين بالقطاع وكذا تطوير وتحديث آليات ومناهج التسيير والتدبير، إلى غير ذلك من المبادرات وآخرها تقديم مشروع قانون المسطرة الجنائية الذي نثمن المجهودات الملموسة التي يعكسها المشروع باعتماده الواضح لمبدأ المحاكمة العادلة كهاجس مركزي. إلى غير ذلك من االإجراءات التي لا يتسع المقام لذكرها .

هذا التفاؤل، يجعلنا بالنظر للرهانات المطروحة على بلادنا نلح في ضرورة التعجيل بتسريع وثيرة مختلف الإصلاحات بمافيها تلك المتعلقة بالمحيط القضائي بكل مكوناته وفق ما يرد الاعتبار لأجهزة القضاء ولقدسية العدالة باعتبار العدل أساس الحكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشر، الكلمة الآن للفريق الكنفدرالي السيد عبد القادر أزريع، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكنفدرالي التدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وهكذا سيتمحور تدخلي هذا في إطار مناقشة القانون المالي 2002 على المحاور التالية: محور العدل وحقوق الإنسان، الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لست بحاجة باسم فريقي للتأكيد مرة أخرى على أولوية وأهمية هذه القطاعات في هذه المرحلة بالنسبة لكل أمم العالم ومنها أمتنا المغربية.

إن التحولات الكبرى والشاملة في كل المجالات والأصعدة ساهمت في إعادة صياغة العديد من المفاهيم والتصورات والعلاقات المؤطرة للعدل ولثقافة حقوق الإنسان وللإدارة في علاقتها بالمواطن هكذا أصبح العدل والإدارة أساس التنمية وأساس التقدم، كما أصبحت حقوق الإنسان في شموليتها مرآة لقياس تطور الشعوب والأمم فالعدل اليوم هو أساس التقدم والتطور والإدارة المواطنة أساس وأداة فعالة لتحقيق التنمية والتقدم كذلك، أما ثقافة حقوق الإنسان فهي النهاية الطاقة المحركة لهذا التقدم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

إن تاريخ الشعوب كمَا نعرف جميعا وتاريخ الأمم هو تاريخ القطائع مع المفاهيم والتصورات قطائع مع التحليلات، قطائع مع الممارسات إن المفاهيم التي تؤطر اليوم العلاقات الإنسانية عموما وفي كل المجالات والمستويات هي مفاهيم مستوحاة من ثقافة السوق والتنافسية كالجودة والمردودية والفعالية إلى آخره هذه المفاهيم التي تهيمن اليوم على كل التحليلات ولتدخلات والتصورات المصاغة، تعلق الأمر بمجال العدل أو بمجال الإدارة أو كذلك بمجال ثقافة حقوق الإنسان، حتى صارت الطاقة حق من الحقوق الأساسية للإنسان. فماذا سيكون مصير الأمم العاجزة عت تحقيق هذه القطائع؟

بالتأكيد إن الأمم العاجزة عن إنجاز هذه القفزة النوعية، ستعرض بالضرورة إلى التفكيك ولاقدر الله إلى الإنشطار خاصة إذا أخفقت الموعد بالنسبة لقطاعات من حجم هذه القطاعات المتحدث عنها أي قطاع العدل والإدارة وكذا ثقافة حقوق الإنسان.

أيها السادة فالبنسبة للعدل في مغربنا اليوم ومن خلال متابعتنا لوضعية هذا القطاع فالبرغم من الوعو د التي أعطيت بمناسبة التصريحين الحكوميين ومن خلال تدخلات السيد الوزير المحترم في صدد تقديم الميزانيات القطاعية بقيت مجرد وعود تعلق الأمر باستقلال القضاء وكذا وثيرة إنتاج الأحكام ووثيرة تنفيذها.

فالبنسبة لاستقلال القضاء يستحيل أن نتصور أننا تقدمنا في هذا الحقل مادامت قضية وملف الشهيد المهدي بن بركة مازالت

مطروحة ولم تأخذ طريقها لندخل بالفعل في مجال تصفية ملف الماضي ، كذلك مادام ملف الاختطاف القسري لم يأخذ طريقه للعدل والتصفية فنعتبر في الكنفدرالية الدمقراطية للشغل، أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن ما تحكم في مصير القضاء في فترة من الفترات المظلمة من تاريخ شعبنا وأمتنا ينضاف إلى ذلك القضايا العمالية أمام المحاكم مازالت كما كانت عليه، فمازال للأسف العامل عندما يلجأ للقضاء يعتبر نفسه في مرتبة دون مرتبة صاحب الشكارة كمايقال. فكل هذاكذلك يتأثر بالوثيرة التي تسير عليها عملية تنفيد الأحكام التي صدر لصالح عمالنا بالرغم من كل المشاكل، لكن للأسف تعثرت ولم تر النور على مسافة زمنية تصل إلى بداية التسعينات. ينضاف إلى ذلك وضعية المحاكم، فوضعية محاكمنا كمانعرف لا من حيث هندستها ولا معمارها ولا من حيث أساليب اشتغالها لازالت تراوح نفسها.

أما المولود المنتظر المسطرة الجنائية التي طالما انتظرناها واشتغلنا في إطار الإستثناء طيلة مرحلة طويلة فملاحظ الحقوقيين والقانونيين والمحامين على هذه المسطرة وصلت إلى أن أحد المحامين نعتها بالكارثة. أما محاكم الجماعات وبالرغم من كل التدخلات من مختلف الجهات لازالت مستمرة بالرغم أن الكل طالب بضرورة حذفها.

أما ما يتعلق بالملف الاجتماعي والحريات النقابية في هذا القطاع مازالت للأسف تراوح نفسها، حيث العمل النقابي بالنسبة لكتاب الضبط والأعوان والكتاب الإداريين هو شبه محظور. أما بالنسبة للوضعية المادية لهذه الفئات من أعوان القضاء وكذلك القضاة فلازالت بعيدة كل البعد عن الحد الأدنى المرغوب فيه، الذي يمكن أن يسمح لهذه الفئات بمسايرة القدرة الشرائية والوضعية المادية والمالية لبلادنا اليوم.

أما بخصوص الإصلاح الإداري فقد وعدت الحكومة بإخراج المجلس الأعلى للوظيفة العمومية إلى حيز الوجود، كما وعدت بمشروع الإصلاحات الهيكلية للإدارة، مراجعة المساطر الإدارية لتأهيلها وأنسنتها، مراجعة القوانين الأساسية المؤقتة بالنسبة للعديد من الفئات خاصة فئة المتصرفين، تسوية الترقية الداخلية المتعثرة، تسوية وضعية حاملي الشهادات في هذا القطاع، ترسيم فئة الأعوان والمبقى عليها في كل التصريحات المشتركة بين كل الأطراف الاجتماعية، للأسف كل هذه الأشياء مازالت تراوح نفسها على مستوى الإدارة ومازالت الإدارة تعاني مما كانت تعاني منه وبعيدةعن أن تنخرط في معركة التغيير التي لابد وأن تدخلها بلادنا.

بالنسبة لحقوق الإنسان، بداية نهنئ أنفسنا بالقرار الملكي القاضي بإنشاء ديوان المظالم وهي دليل آخر على أن وثيرة الحركة الملكية السامية هي تتجاوز بكثير وثيرة حركة الحكومة التي نعتناها في بداية تقديم تصريحها الحكومي بحكومة التغيير.

أما بخصوص ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا بالتأكيد سجلنا مع بداية تحمل المسؤولية الحكومية من طرف الحكومة، حضور المنحى الحقوقي في خطاب هذه الحكومة، لكن يظهر على أن هذا المنحى قد تعثر من حيث التصريف ولم تستطع الحكومة الحالية للأسف الوصول إلى مستوى التفعيل، فالخروقات المتعددة في مجال حقوق الإنسان مازالت كثيرة ومازالت ثقافة حقوق الإنسان تراوح مكانها، فقضية المختطفين ما زالت مطروحة وقضية شهداء الوطن والديمقراطية الشهيد المهدي بن بركة والشهيد عمر بن جلون والشهيدة سعيدة المنبهي مازالت كذلك مطروحة ومفتوحة ولا يمكن أن نتصور تجاوزنا لآلام ماضينا دون أن نغلق هذه الملفات، كذلك استمرار العنف والتدخلات الهمجية ضد كل التحركات المدافعة عن الحقوق، رجال التعليم مؤخرا وقبلهم معطلون إلى آخره من المواجهات التي لم نكن بحاجة إليها.

فالتعثر بخصوص مدونة الحريات العامة تعلق الأمر بقانون تأسيس الجمعيات وقانون التجمعات العامة وقانون الصحافة الذي أسال الكثير من المداد ويثير أكثر من جدال من طرف المعنيين بالأمر، ينضاف إلى ذلك قانون الأحزاب الذي لازلنا ننتظره لكي نناقشه عندما سيطرح علينا.

إذن وبعد 4 سنوات من مجيء هذه الحكومة من حقنا كعمال، من حقنا كطبقة عاملة أن نتساءل ماذا حققت؟

أيها السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

إخواني،

إذا احتجتم كحكومة لأربع سنوات لوضع الملامح الأولى لبرنامجكم وتصوركم، بالله عليكم كم ستحتاجون من الوقت لتنفيد التصريحين الحكوميين؟

السادة الوزراء،

وهذه ملاحظتنا على حكومتكم، لقد دخلتم ومنذ البدء وتدبير الشأن العام من موقع هش ولذلك وربما كان منطقيا لأنه كما يقول بن رشد النتائج بمقدماتها، إخترتم المهادنة والمساكنة فتحولتم للأسف إلى مدبرين لأزمة قطاعاتكم قطاع العدل والإدارة وقطاع حقوق الإنسان. وهكذا انتقلتم وانتقلت الحكومة بكل مكوناتها من حكومة سياسية تمارس على أساس الحلم والمستقبل إلى مجموعة تقنوقراطية تفتقد للحد الأدنى من التضامن الحكومي وتعالج المشاكل وليس الإشكالات على أساس واقعية ميتة لا لون ولا طعم لها، واقعية جعلتكم للأسف الشديد بعيدين عن نبض الشعب المغربي. لذلك وبعد أن أضعتم الفرصة التاريخية على شعبنا قررنا في الفريق الكنفدرالي باسم مركزيتنا الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن نصوت ضد ميزانيتكم والسلام عليكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد عبد القادر أزريع وبهذا نكون قد أنهينا لائحة المتدخلين، عفوا مازال ما رفعنا الجلسة لأن هناك شيء آخر برنامج ليوم الجمعة. وبهذا نكون قد أنهينا لائحة المتدخلين وقبل أن نرفع هذه الجلسة لابد أن نذكر المجلس الموقر بأن جدول أعمال يوم الجمعة 14 دجنبر 2001 هو كالتالي:

- من الساعة 10 صباحا إلى الساعة 12 زوالا، مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة.

- من الساعة الواحدة والنصف إلى الساعة الرابعة بعد الزوال، مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم الخارجية.

وابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية ثم التصويت على الجزء الثاني ثم التصويت على مشروع القانون المالي برمته ثم تفسير التصويت.

شكرا السادة الوزراء شكرا السادة المستشارين ورفعت الجلسة.